سلسلة التحضر في ليبيا ٢

الدكتور منصور محمد البابور

غدامس

التحضّر والقاعدة الإقتصاديّة

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

غداً مس

التحضّر
والقاعِدَة الإقتِصاديّة

سلسلة التحضّر في ليبيا
الكتاب الثاني

غدامس

التحضّر والقاعدة الإقتصاديّة

تحرير
الدكتور منصور محمّد البابور

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

1995 م

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

المحتويـات

كلمة شكر 7
المقدمة، د. منصور البابور 9

الفصـل الأول: البيئة الطبيعية والتطور التاريخي، د. الهادي أبو لقمة 17
البيئة الطبيعية 19
غدامس في التاريخ 24

الفصل الثاني: الوضع السكاني، د. منصور الكيخيا 43
الاتجاه العام لنمو السكان 45
معدلات المواليد والوفيات 47
التركيب النوعي والعمري 53
حركة الهجرة 60
خاتمـة 64

الفصل الثالث: القاعدة الاقتصادية الحضرية، د. منصور البابور 69
البنية الاقتصادية 71
تحليل القاعدة الاقتصادية 78
خاتمـة 86

الفصل الرابع: استعمالات الأراضي، د. سعد القزيري 87

جداول استعمالات الأراضي 89
مراحل التخطيط 95
خاتمـة 103

ملحق رقم (1) 104
ملحق رقم (2) 105
فهرس الأشكال 106
فهرس الجداول 107
المصـادر 108

كلمة شكر

يتقدم أعضاء فريق البحث بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم يد المساعدة في إنجاز هذا العمل، ونخص بالشكر مواطني مدينة غدامس والإخوة المسؤولين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وأصحاب المنشآت الخاصة على تعاونهم معنا وتزويدنا بكل البيانات والمعلومات التي نحتاج إليها أثناء قيامنا بالمسح الميداني في المدينة في سنة 1989. وأخيراً نشكر الأخ سعد الزليتني بقسم الجغرافيا بجامعة قاريونس على قيامه برسم جميع الأشكال والخرائط المتضمنة في هذا التقرير.

فريق البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

د. منصور البابور
أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا
جامعة قاريونس - بنغازي

تشترك مدينة غدامس الواقعة على الحافة الغربية للحمادة الحمراء على ارتفاع 360 متر تقريباً فوق مستوى سطح البحر في الكثير من الخصائص التي تميز المدن الصحراوية بشكل عام، وتختلف عنها بموقع متميز ساهم في استقرار وتواصل الحياة بها قرون عديدة. فهي أقصى مدن الواحات الليبية تطرفاً ناحية الغرب، وأقصاها أيضاً في اتجاه الشمال[1]، وتلتقي عندها حدود ليبيا والجزائر وتونس. ولقربها النسبي من مدن الجبل الغربي والمراكز الحضرية الساحلية الغربية، وحجم سكانها الذي وصل إلى حوالي (7750) نسمة سنة 1988[2] فهي تعتبر من الواحات الرئيسية ومركز حضري مهم في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا (الشكل 1).

أهمية موقع غدامس جعلت البعض يطلق عليها اسم «بوابة الصحراء» إذ يبدأ بعد حوض غدامس في اتجاه الشرق والجنوب الامتداد الواسع للحمادة الحمراء وادهان أوباري اللذان يفصلانها عن المراكز الحضرية في وادي الشاطىء ووادي

---

(1) تقع غدامس على خط طول 4 9 شرقاً وخط عرض 6 30 شمالاً، وهي بهذا الموقع تعتبر أقصى في اتجاه الغرب من مدينة تونس وتشترك مع مدينة القاهرة في خط عرض واحد تقريباً. تعتمد هذه المقدمة على دراسة سابقة للمؤلف، «القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس»، **مجلة قاريونس العلمية**، العدد الأول، السنة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1989، الصفحات 7 ـ 32.

(2) انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.

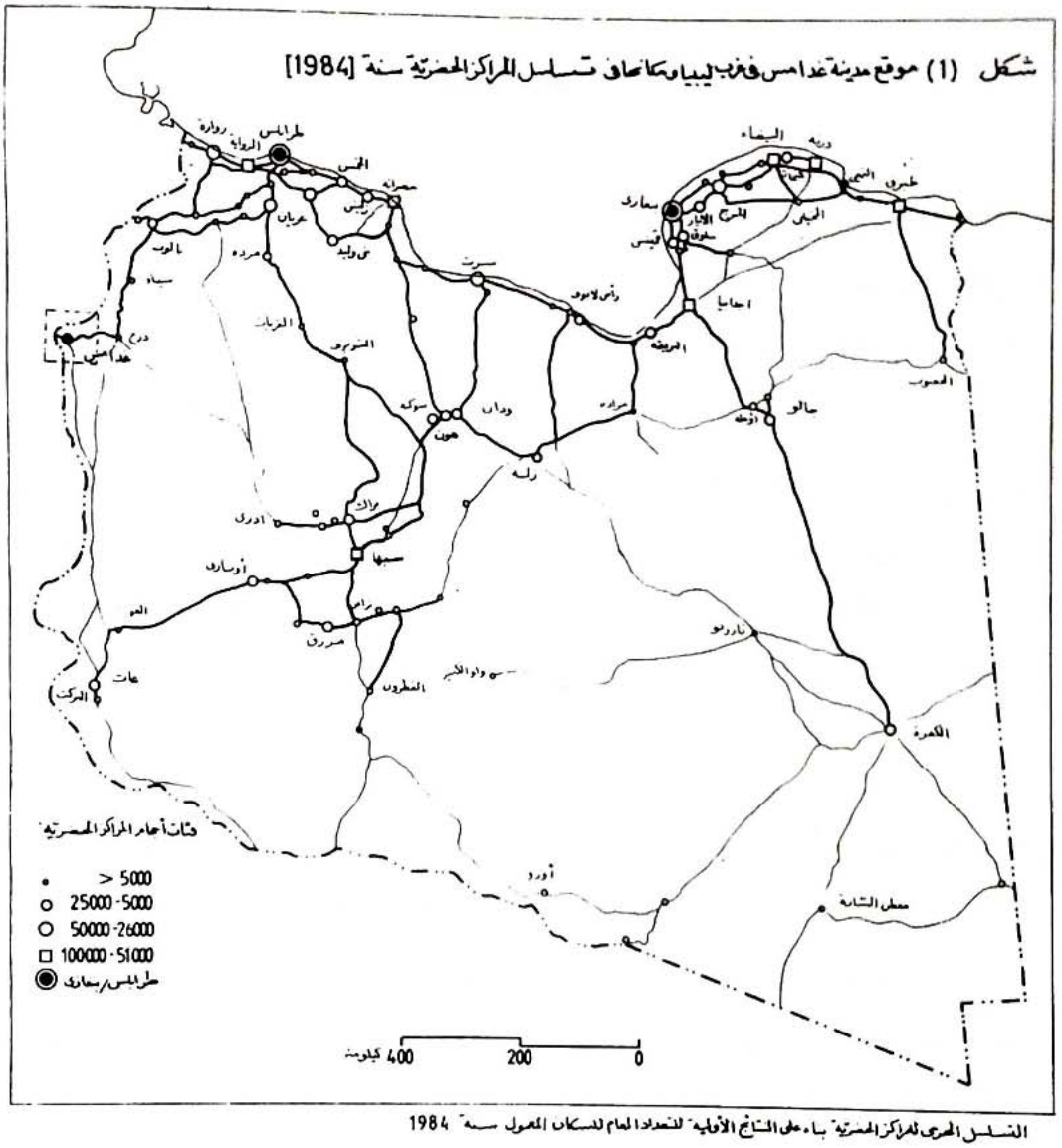

التسلسل الحضري للمراكز الحضرية بناء على التاريخ الأولية للتعداد العام للسكان المعمول سنة 1984

شكل (1) موقع مدينة غدامس في غرب ليبيا ومكانها في تسلسل المراكز الحضرية سنة (1984)

الحياة، وامتداد الأخير في اتجاه الغرب والجنوب إلى واحة غات. وبهذا الموقع النسبي الهام استمرت غدامس تقوم بدور المعبر المفضل للقادم من الصحراء قديماً وحديثاً ومحطة رئيسية لأهالي المدن الساحلية يستعدون فيها للتوغل في الصحراء الكبرى واجتيازها جنوباً سعياً وراء التجارة والمغامرة.

وتدل الآثار الموجودة بالواحة على تعاقب الحضارات على الموقع الحالي للمدينة من فترة ما قبل التاريخ (الجرمنت)، مروراً بالعهد الروماني، وحتى فترة العصور الوسطى عندما ضمت الواحة مثل بقية مدن شمال إفريقيا إلى الدولة العربية الإسلامية في منتصف القرن السابع الميلادي. وبعد وقوعها لفترة من الزمن ضمن نفوذ الدولة العثمانية، مرت بها تجربة الاستعمار الأوروبي الحديث (الإيطالي والفرنسي) والذي استمر حتى منتصف القرن الحالي[1].

ولا تنتهي فرادة غدامس وأهميتها عند هذا الحد. فمدينة غدامس القديمة من الأمثلة القليلة الباقية في ليبيا التي تعتبر نموذجاً «للمدينة الإسلامية»[2] التقليدية والتي قاومت الزمن محتفظة بطابعها الأصلي المستمد من التراث العربي الإسلامي

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، **جغرافية ليبيا**، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1962، الصفحات 475 ـ 476. بشير قاسم يوشع، **غدامس: ملامح وصور**، بيروت، دار لبنان، 1973. فرنشسكوكورو، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، طرابلس: دار الفرجاني، 1971. انظر أيضاً:

Angelo Piccioli, **The Magic Gate of the Sahara**, Translated from Italian by Angus Davidson, London: Methuen, 1935.

(2) يفترض دعاة نظرية «المدينة الإسلامية» وجود هذا النوع من المدن كوحدات مستقلة تستمد نظامها الاجتماعي والمكاني من الثقافة والتقاليد الإسلامية. فالمسجد الجامع، الذي يعتبر المركز الروحي للمدينة، والسوق، التي هي مركزها التجاري، يكونان معاً أهم المعالم البارزة في المدينة. التكوينات العمرانية الهامة الأخرى في المدينة الإسلامية تشمل الأسوار المحيطة بها والقلعة أو القصر والمدارس الدينية والشوارع الملتوية الضيقة والأحياء السكنية المتعددة التي يتوزع عليها السكان حسب انتمائهم القبلي أو العرقي أو الديني، انظر:

Mansour M. El-Babour, **Urban Networks in Eastern Abbasid lands: An Historical Geography of Settlement in Mesopotamia and Persia, Ninth- and Tenth- Century A.** ب= Unpublished ph. Diss., Geography, The University of Arizona, 1981, pp. 34 - 47.

الذي يظهر في شكلها العام المتميز بالتماسك ووحدة الأجزاء، كما يظهر في تكويناتها المكانية الداخلية. فالمدينة بأكملها محاطة بسور تتخلله عدة بوابات ومقسمة إلى دورين لكل منهما وظيفة محددة. وقد شبهها البعض بمنزل واحد كبير تتخلله في جزئه الأرضي الشوارع الضيقة المسقوفة التي هي شبيهة بالأنفاق[1]. ولم يبق من السور الخارجي الذي كان يحيط بالمدينة من جميع الجهات، بما في ذلك المزارع، إلا بعض الآثار القليلة وبذلك ضاعت معالم البوابات الرئيسية العديدة التي كانت تتخلل السور. أما الأبواب الداخلية والتي تؤدي إلى الأحياء المختلفة بالمدينة فلا زالت معالمها واضحة[2].

وتنقسم غدامس القديمة اجتماعياً ومكانياً إلى عشيرتين رئسيتين هما بنو وليد وبنو وازيت تقيم كل منهما في محلة منفصلة. وتتفرع كل عشيرة إلى عدد من القبائل تتوزع على عدد مماثل من (الشوارع)[3] أو الأحياء السكنية التي تسمى بأسماء القبائل التي تسكنها[4]. وتتوزع المساجد في هذه الأحياء السكنية مع وجود المسجد الجامع (المسجد العتيق) والسوق والساحة الفضاء الملحقة بهما في موقع

---

(1) James Wellard, **The Great Sahara**, New York: E. P. Dutton, P. 206.

(2) بشير قاسم يوشع، المرجع السابق، الصفحات 23 ـ 24.

(3) كلمة «شارع» لدى أهالي مدينة غدامس تعتبر مرادف «لجماعة من الناس انحدروا من أب واحد ويسكنون بالقرب من بعضهم»، ولهذا يطلق على التجمعات السبعة التي تتكون منها المدينة اسم «الشوارع السبعة»، انظر: المرجع السابق، الصفحات 54 ـ 55. أيضاً بشير قاسم يوشع، «شخصيات علمية بغدامس: 1053 ـ 1353هـ» **الإخاء**، العدد السادس عشر، طرابلس: 1988، الصفحات 82 ـ 89.

(4) ترجع فكرة تقسيم المدينة بين العشائر والقبائل إلى محلات أو أحياء سكنية إلى التقاليد الإسلامية الأولى والتي اتبعت في بناء مدن الأمصار مثل البصرة والكوفة واللتان اسستا زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فقد كانت البصرة مقسمة إلى خمسة أقسام قبلية كبيرة تعرف «بالأخماس» يسكن كل منها عدد من العشائر. أيضاً الكوفة خططت في الأصل بنفس الطريقة وقسمت إلى سبعة أقسام قبلية كبيرة تعرف «بالأسباع». ثم عدل هذا النظام بعد وقت قصير ليتمشى مع النظام المعمول به في البصرة وقسمت المدينة إلى أربعة أجزاء رئيسية تعرف «بالأرباع» وكل «ربع» منها سمي باسم العشيرة أو مجموعة القبائل التي كانت تقطنه . انظر : المرجع السابق ،صفحة 59. =

متوسط هو بمثابة نواة المدينة أو مركزها الذي تتفرع منه الشوارع والطرق الملتوية، كما يشكل أيضاً الحد الفاصل بين أحياء العشيرتين الرئسيتين (شكل 2).

ولا تختلف إمكانيات مدينة غدامس الحديثة كثيراً عن نظيرتها التاريخية. فالدور الإداري[1] المتزايد الأهمية الذي ينتظر المدينة نتيجة موقعها كحلقة وصل بين شمال غرب البلاد وجنوبها من ناحية، ودورها الحضري كنقطة متاخمة لقطرين عربيين من ناحية أخرى، وأيضاً إمكانية التوسع في النشاطات التعدينية والسياحية في المنطقة، كل ذلك يستدعي توفير البيانات الممكن استخدامها لأغراض التنمية في هذه المجالات، وهي، بلا شك، تسهل عمل الكثير من الجهات المسؤولة والمهتمة بخطط التنمية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

يقدم د. الهادي أبو لقمة في الفصل الأول من هذه الدراسة عرضاً تاريخياً لمدينة غدامس التي امتازت عن غيرها من مدن الواحات الليبية بشهرة خاصة أعطتها أبعاداً عالمية، وذلك في إطار الظروف الطبيعية التي تميزت بها الواحة وأهمها توفر مصدر ثابت من المياه الجوفية. وقد كان لملائمة موقعها كمحطة عبور وسوقاً صحراوية دوراً بارزاً في استقرار الحياة بها زمناً طويلاً يمتد لعدة مئات من السنين قبل التاريخ الميلادي، مما جعلها نقطة استراتيجية لتنظيم المعاملات التجارية بين موانىء الشمال والعديد من المناطق جنوب الصحراء. ولعبت بذلك دوراً أساسياً في الحياة السياسية والاقتصادية للقبائل والإمبراطوريات التي تعاقبت على السيطرة على الصحراء الكبرى منذ ذلك الوقت البعيد وحتى العصر الحديث. يتضمن هذا الفصل أيضاً التركيب المكاني والاجتماعي المميز لمدينة غدامس القديمة حيث ينقل إلينا د. أبو لقمة ملاحظات الرحالة العديدين الذين زاروا الواحة ووصفهم لمبانيها وأسوارها وبواباتها وأزقتها وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية وحالتهم الاقتصادية. ويختم د.أبو لقمة هذا الفصل بالدعوة إلى

---

(1) كانت مدينة غدامس مركزاً للبلدية التي تحمل الاسم نفسه عندما كانت ليبيا مقسمة إدارياً إلى 46 بلدية وهو التقسيم الذي اعتمد عليه في التعداد العام للسكان لعام 1973. وبعد أن تقلص عدد البلديات إلى 25 بلدية أصبحت غدامس فرعاً للبلدية وانتقل المركز إلى مدينة نالوت.

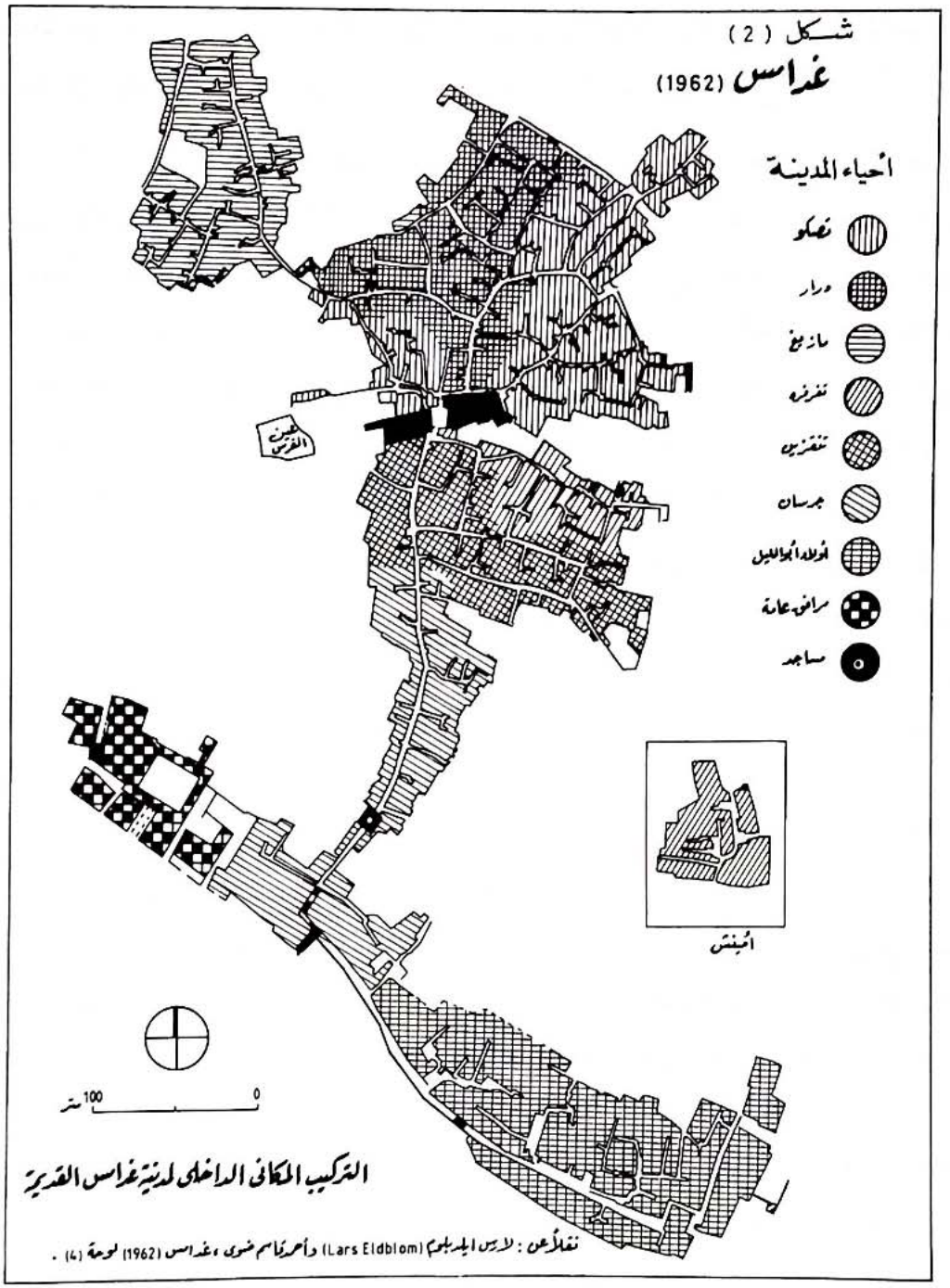

شكل (2) التركيب المكاني الداخلي لمدينة غدامس القديمة

الاهتمام بمدينة غدامس القديمة التي دلت شواهدها الحضارية المتعددة وتاريخها الطويل على أنها مثال فريد للمدينة الصحراوية وجدير بنا أن نتعلم من هذا النموذج الحضاري الخاص كيف نتعامل مع البيئة الصحراوية القاسية وننمي واحاتها كمراكز عمرانية وسياحية لها إمكانيات متعددة.

يقدم د. منصور الكيخيا في الفصل الثاني تحليلاً للوضع الديموجرافي ونمو السكان في مدينة غدامس مبيناً التغير في معدلات المواليد والوفيات وفي التركيب العمري والنوعي للسكان وأثر ذلك على حركة الهجرة من وإلى المدينة خلال سنوات التعداد العام للسكان (1954 ـ 1984) وطبقاً لإحصائيات السجل المدني للفرع البلدي غدامس خلال السنوات اللاحقة. وقد بينت نتائج هذا التحليل تأثر الحيوية الديموجرافية في غدامس بالنمو أو الانخفاض حسب درجة النشاط البشري الذي شاهدته المدينة خلال تاريخها المتباعد في القدم وحسب التغير السريع في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكانها وسكان الواحات المجاورة لها في الفترة المعاصرة.

يقوم المحرر في الفصل الثالث بمناقشة التركيب الوظيفي والعمالي لاقتصاد المدينة. يتضمن هذا الجزء نتائج تحليل القاعدة الاقتصادية الحضرية خلال سنتي 1983 و 1989، والأسباب التي أدت إلى تغير معدلات الاقتصاد «الأساسي» إلى «غير الأساسي» (BASIC-NONBASIC RATIOS) لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الحضري، وكذلك نتيجة حساب المضاعف (MULTIPLIER) المتوسط لاقتصاد المدينة خلال سنتي الدراسة.

يبين د. سعد القزيري في الفصل الرابع استعمالات الأرض خلال السنوات 1966 و 1980 و 1987، وكذلك الاستعمالات المقترحة في المستقبل من قبل مؤسسات التخطيط لسنوات مختلفة.

الفصل الأول

البيئة الطبيعية والتطور التاريخي

د. الهادي أبو لقمة

جامعة قاريونس ـ بنغازي

البيئـة الطبيعيـة :

تشكل صخور العصر الكريتاسي أعظم التكوينات الجيولوجية انتشاراً في إقليم طرابلس، وفي مساحات شاسعة من تونس أيضاً، ومما يلاحظ على هذه التكوينات أنها تشمل غالبية تكوينات الجبل الطرابلسي وامتداده جنوباً في منطقتي غدامس والحمادة الحمراء بما في ذلك جهات مزدة وسوكنة وزلة وطرفاً من جبال السوداء.

تقع غدامس إلى الشمال قليلاً من موقع نطاق باقي الواحات الشمالية، التي تبدأ من الجنوب شرقاً، وتتمشى مع امتداد خط عرض 29 شمالاً، والتي تكون في مجموعها شريط من مراكز الاستقرار المتناثرة بين منطقة الساحل وباقي واحات الجنوب، بدءاً من الكفرة وانتهاء بواحة غات قرب التقاء الحدود الليبية الجزائرية.

وكما أن غات لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن حدود الجزائر في الجنوب الغربـي فإن غدامس تقع هي الأخرى على مسافة قريبة جداً لا مع حدود الجزائر فقط وإنما مع الحدود التونسية أيضاً. فهي بذلك منطقة حدودية بمعنى الكلمة خاصة وأنها قد نشأت فوق منخفض مفتوح صوب الغرب ويتصل مباشرة مع منطقة العرق الكبير الممتد جنوبـي تونس وشمال شرق الجزائر. في حين يمثل امتداد الحمادة الحمراء المحيطة بباقي أجزاء حوض غدامس ما جرى العرف على تسميته بحمادة تنغرت، التي تشرف أحياناً على منطقة الحوض المشار إليه بحروف واضحة المعالم، علماً بأن متوسط ارتفاع منخفض غدامس لا يزيد على ثلاثمائة وستين متراً فوق سطح البحر. أما الواحة نفسها فتقع في قاع واد قديم يتكون من مجموعة من الروافد التي تبدأ من غرب وشمال غرب الحمادة الحمراء مارة شمالي بلدة درج

ومنتهية إلى الغرب من غدامس ببضعة كيلومترات[1].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن واحة غدامس نفسها لا تشغل إلا حيزاً محدوداً جداً من جملة مساحة الحوض المذكور، فمساحتها لا تتعدى مائة وخمسين هكتاراً تسودها تربة رملية مختلطة بالجير فتبدو وكأنها مائلة إلى البياض في لونها.

ومما يسترعي الانتباه حول مورفولوجية المنطقة وجود بعض المظاهر التضاريسية المميزة التي تحيط بالواحة والتي من بينها وعلى بعد عدة كيلومترات جهة الغرب، سبخة أقيمت على جزء منها قرية تونين، في حين تظهر قارة أو ما يبدو كتل رملي يبلغ ارتفاعه قرابة مائة متر غير بعيد من مكان القرية، أما جنوبي الواحة فيظهر ما يسمى بمنخفض كابو الذي تشكل جوانبه صخوراً جيرية يميل لونها إلى الاحمرار، في حين يوجد إلى الشرق منها تلاّن يشبه أقربها إلى الواحة شكل المخروط الذي يعرف أحياناً باسم جبل الضباب كترجمة للكلمة البربرية ـ تاجوت ـ، أما التل الثاني، الذي لا يبعد عن الأول سوى بضعة كيلومترات، فأكثر ارتفاعاً ويدعى بحبل أو قارة تسفين[2].

تصنف غدامس كأحد مناطق الاستقرار الصحراوية، فمتوسط مطرها السنوي يقل عن ثلاثين ملليمتراً، رغم أن الجهات المحيطة بها تتخللها العديد من الأودية التي كانت تجري بها كميات وفيرة من المياه قبل التحولات المناخية التي غيرت وجه الصحراء وطبعته بمناخ جاف متطرف تستحيل معه شتى صور الحياة لولا تفجر المصدر المائي الباطني، الذي بدونه لبقي الحوض الذي تشغله أرضاً قاحلة، ولما أمكن لمنطقة الضعف في القشرة الأرضية التي ظهرت بها عين الفرس من أن تتحول إلى بقعة توفرت لها أسباب خلق حياة تشذ عما جاورها من أرض شاسعة قل أن يظهر عليها عود أخضر، ولذا لا نستغرب أن نعلم بأن من جملة ما كان السلف يتناقلونه عن عمر هذه العين بأن الله خلقها في نفس الوقت الذي أوجد فيه البحر

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1963، ص 153.

(2) عبد العزيز طريق شرف، المرجع نفسه، ص 153.

القريب من مدينة طرابلس[1].

فهذا الإطراء لتاريخ تفجر عين الفرس، التي يرجعها البعض الآخر لزمن النمرود، يحمل ما يكنه أهل الواحة لمصدر وجودهم، فهذا المصدر وإن صغر حجمه، إلا أن أثره وفعاليته أكثر من أن تعدد مناقبه، وبالتالي يحق لهم مقارنته في أهميته وتاريخ نشأته مع شيء ضخم كالبحر القريب من مركز الحكم مثلاً.

يتأثر مناخ غدامس بجانب تمثيله للمناخ الصحراوي، بحدة وقوة الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية المحملتين بالأتربة إضافة إلى جفافهما وارتفاع درجات حرارتهما. ترتفع درجة الحرارة بشكل ملفت للنظر صيفاً، إذ سجل بها في شهر يونية عام 1933 (55,2) درجة مئوية، مما يجعلها أقل من درجة مئوية واحدة فقط عن أعلى درجة حرارة تسجل في كامل أرض الجماهيرية، مما يصنفها بالتالي ضمن أعلى درجات الحرارة المعروفة على نطاق العالم، في حين قد تهبط الحرارة إلى أقل من ستة درجات مئوية تحت الصفر كما حدث في شهر يناير من عام 1937[2].

أما فيما يخص التباين بين حدي معدل سقوط الأمطار فإن أعلى متوسط شهري سجل بها كان في شهر فبراير 1976 حيث بلغ 59,2 ملليمتراً، في حين كانت أقل كمية أمطار تسقط بها أربعة أعشار الملليمتر في كامل عام 1974[3].

أدت قلة الأمطار وتباينها من عام إلى آخر إلى اقتصار الغطاء النباتي على بعض النباتات الصحراوية الشوكية، وبالذات تلك التي لها القدرة على النمو وسط تربة تشكل الملوحة غير العادية سمتها الغالبة، إلا في قيعان بعض الأودية المدودة التي تستغل لزراعة بعض الحبوب أو كمراعي حين تسيل بها بعض المياه. أما فيما عدا ذلك فالنشاط الزراعي محدود جداً ويجب الا يعول عليه كمجال يمكن أن يسهم في تنمية المنطقة رغم ما ثبت توفره من كميات معقولة من المياه الجوفية

---

(1) James Ritchardson, Travels in The Great Desert of Sahara, Vol. 1, p. 184.

(2) عبد العزيز طريح شرف، المرجع نفسه، ص 712 ـ 713.

(3) Chadames Master Plan 2000, Report No. TF 81, p. 11.

التي تحتضنها تكوينات العصر الكريتاسي، والتي تتميز بعظم سمكها إذ أمكن على سبيل المثال عام 1973 في مناطق غدامس ودرج وسيناون، حفر واحد وعشرين بئراً صنفت ثمانية منها كآبار ضحلة مع أن عمقها تجاوز المائة متر لكل منها. أما الآبار الثلاث متوسطة العمق فكانت جميعاً على عمق مائتين وخمسين متراً، والفئة الثالثة وعددها خمسة آبار فقد صنفت على اعتبارها آباراً عميقة إذ إن منسوبها كان عند حدود خمسمائة متر، في حين كانت الآبار الخمسة المتبقية، والتي صنفت كآبار عميقة جداً، على عمق ألف متر لكل منها، مما يعني أن متوسط عمق البئر الواحدة كان أكثر من ثلاثمائة متر بقليل[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن تسعة من هذه الآبار كان قد تم حفرها في المنطقة المجاورة للواحة، وبالذات في الرقعة التي أعطت تربتها انطباعاً أكثر من غيرها من امكانية استغلالها وزراعتها، بعد أن تمت دراسة ما مجموعه ألفين وأربعمائة هكتار موزعة على ثلاثة مناطق، شملت الأولى مساحة خمسمائة وخمسة وأربعين هكتاراً على بعد ثمانية كيلومترات جنوب غرب المدينة، في حين كانت مساحة الثانية الواقعة على بعد تسعة كيلومترات جنوب طريق غدامس ـ درج، ثلاثمائة وثمانين هكتاراً، واختيرت المنطقة الثالثة على بعد سبعة وأربعين كيلومتر شمال الطريق المذكور، وكانت مساحتها ألف وخمسمائة وثمانين هكتاراً.

أجريت تلك الدراسة، التي أخذت في الاعتبار نوع التربة وخواصها الطبيعية، ودرجة الملوحة في طبقات الأعماق المختلفة لقطاعات التربة. ورغم الآمال التي دفعت إلى القيام بهذه الدراسة، التي هدفت أصلاً إلى اختيار أنسب مكان لإقامة صوبات زجاجية على مساحة مائة وخمسين هكتاراً، إلا أن فحوى ذلك المجهود جاء ليؤكد بالحرف الواحد «أن استصلاح الأراضي الزراعية يتطلب بعض المتطلبات الأساسية كزراعة مصدات الرياح، والعناية بالتسميد العضوي والكيمائي، والعناية بالطرق ومنشآت الخدمات. أما بخصوص موضوع الدراسة فيجب الإقرار بأن مستقبل النشاط الزراعي في المنطقة محدود جداً، ولهذا فإن

(1) Energoproject, Chadames- Derj- Sinawin, Regional Hydrological Study, Book IV, Tripoli, 1973, pp. 4 - 5.

الهدف النهائي من عمليات الاستصلاح والزراعة إنما يكمن في توفير الخضر وبعض المحاصيل المحدودة بغية اكتفائها ذاتياً نظراً لبعدها عن مناطق الإنتاج الزراعي. . . »[1].

جاءت هذه النتيجة المخيبة للآمال، بعد أن تبين بوضوح أن أراضي المناطق الثلاث أراضٍ صحراوية خشنة القوام، ومحدودة القطاع بطبقة صلبة من الحجر الجيري والجبس المتبلور على أعماق مختلفة، وتغطيها ترسبات رملية مختلطة بنسب متفاوتة من السلت والطين وعموماً فإن الرمل الناعم هو السائد على جميع المكونات الطينية والأخرى، كما تنتشر على السطح أحجار وزلط وحصى بنسب متفاوتة ويندر بها جميعاً وجود غطاء نباتي، كما تبين أن نسبة الملوحة تزداد بازدياد العمق.

يصدق هذا الوصف أيضاً على تربة المنطقة الواقعة خارج سور الواحة مباشرة، وبالذات جهتي الشرق والشمال الشرقي حيث حاولت جهة الاختصاص ذات العلاقة بتنمية قطاع الزراعة حفر بئرين شبه ارتوازيين على عمق ثمانمائة وخمسين متر وتسعمائة متر عام 1969 قصد إقامة مشروع لم يكتب له النجاح رغم تكاليفه الباهظة والاطراء الذي أكيل إليه لسنوات عديدة.

ومعلوم أن الإيطاليين قاموا بحفر أول بئر ارتوازية سنة 1931 في محاولة منهم لإقامة مشروع زراعي متكامل من الناحية الشكلية، إلا أن الجانب الدعائي وتخوف المواطنين من الدوافع الإيطالية، التي أغفلت سلبيات الواقع البيئي دونما اكتراث، أدت إلى فشله تماماً خاصة وان الحرب العالمية الثانية شلت مواصلة المشروع أصلاً.

كما ينسب إلى الايطاليين في آخر أيامهم توليهم الاهتمام بتنظيف نبع عين الفرس الذي تعرض تدفقه للانكماش نتيجة إلقاء أكوام من الحجارة فيه ظناً بأن

---

(1) مصلحة المياه والتربة، أمانة الاستصلاح وتعمير الأراضي، الحصر التصنيفي للتربة بمنطقة غدامس، 1982، ص 232.

ذلك سيرفع من معدل الإنتاج كما اعتقد بذلك المسؤول الإيطالي الذي تولى إدارة المنطقة قبل مجيء خلفه الذي سرعان ما تولى عملية الانسحاب النهائي من تلك الديار، ووصول الإدارة الفرنسية التي تولت بين عامي 1946 و 1948 حفر بئر ارتوازية جديدة وأقامت عليها سواقي مغلفة تجنباً لضياع كميات كبيرة من المياه نتيجة التسرب. وقد ترتب على ذلك قطع أعداد كبيرة من الأشجار وتلف جزء هام من ثروة الواحة مما أغضب المواطنين الذين ينسبون إليهم تعمد ردم البئر الارتوازية التي حفرها الإيطاليون قبل مدة.

إما حاجة مدينة غدامس بجانب البئرين اللتين قامت القوات المسلحة بحفرهما بعد إقامة معسكر قرب قرية تونين، وحفر بئر أخرى على طريق الجزائر من قبل الفرع البلدي، فإنها توفر عن طريق أربعة آبار ارتوازية النوع يبلغ معدل عمقها ألف متر، وباستطاعتها توفير قرابة مائتين وعشرين متراً مكعباً في الساعة. ومع الاقرار باحتمال تضاؤل هذه الكمية مستقبلاً لانخفاض منسوب الطبقة المائية بحكم طبيعة تكوينها الحفري، إلا أن ذلك لا يشكل خطراً يهدد مستقبلها إذ سيصبح بالإمكان تعويض الفاقد بحفر آبار جديدة، مما يؤكد أن مستقبل استمرارية المدينة لن يصبح في خطر لآجال طويلة قادمة رغم ارتفاع نسبة درجة حرارة المياه التي تربو على أربعين درجة مئوية، إضافة إلى احتوائها على نسبة ملحوظة من الاملاح وبعض الشوائب الأخرى.

غدامس في التاريخ:

إذا كانت مصر هبة النيل كما يقال، فمما لا شك فيه أيضاً أن غدامس هي هبة العين التي باتت تعرف باسم عين الفرس، فقيام نواة المركز العمراني، الذي قامت حوله مدينة غدامس الأثرية، ما كان له ليرى النور لولا ذلك النبع الذي نشأ لسبب جيولوجي ربما ارتكز أساساً حول توفر نقطة ضعف أو شرخ في الطبقة الكريتاسية، التي تعلو سطح منسوب الماء الجوفي، الذي ثبت أنه لا يتوفر بوفرة إلا على بعد أعمق بكثير من مستوى الطبقات الحاوية للمياه السطحية في العديد من أراضي الجماهيرية.

إنها إذاً ظاهرة ارتبطت بتلازم عاملين طبيعيين كان الأول منهما ما أشير إليه من خلل أو صدع في تركيب الطبقة الجيولوجية، في حين جاء العامل الثاني ممثلاً في وجود طبقة مائية قرب ذلك الصدع، مما يعني أن غياب أحدهما ما كان بالامكان معه تدفق تلك المياه، التي لا أحد يعرف متى رأت النور وانسابت فوق الأرض القريبة، التي نمت فوقها غابة من النخيل لا أحد يجرؤ أيضاً على التكهن بزراعتها ثم تحولها إلى ما هي عليه، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون الصدفة قد أتت ثمارها بأن ترك بعض المارة مخلفات بعض التمور التي كانت معهم بعد أن وفر الماء الجاري أمامهم فرصة ثمينة للراحة ولو لبعض الوقت، ذلك أن ظروف المناخ لم تكن بمثل ما هي عليه الآن. فالحاجة إلى الماء كانت أخف حدة، كما أن الحاجة إلى التنقل وراء الكلأ وما يوفر لقمة العيش كانت أهون منالاً بين السكان، الذين كانوا أكثر انتشاراً مما هم عليه الآن. والذي يعتقد أنه لم يأخذ نمطه السائد اليوم إلا منذ فترة قد لا تمتد بأكثر من ألفي عام قبل ظهور السيد المسيح، وهي الفترة التي بدأت فيها منخفضات الواحات الحالية تشد انتباه ساكني الصحراء لما توفره من ماء بدأ يتلاشى مع استمرار شح المطر في الجهات الشاسعة التي لا يتوفر فيها ماء جار، أو ذلك الذي يمكن الحصول عليه من باطن الأرض بوسائل محدودة وفي غاية البساطة.

وعلى أية حال فإن غدامس، التي يظهر أنها شكلت مركز استقرار ليبي ارسى الجرامنت لبنته الأولى، كانت قائمة وتمثل حصناً أو قلعة استراتيجية لمراقبة المجال الجغرافي الذي يتوق الجرامنتيون للمحافظة عليه من الدخلاء حتى ولو كانوا من أبناء عمومتهم من القبائل البربرية التي تنتشر على طول خليج سرت وساحل طرابلس[1].

فقد وجدت بالواحة وبالذات جهة ما يعرف بسهل الاصنام بعض الآثار التي يرجع تاريخها إلى ما قبل العهد الروماني، والمرجح أنها من بقايا حضارة الجرامنت، كما وجدت في شمال شرق غدامس نفسها آثار عليها نقوش يونانية

(1) Charles Danier The Garamants of Southern Libya, The Oleander Press, P. 20.

ونقوش أخرى يحتمل أن تكون من آثار الجرامنت، وقد بنى الأتراك فوق الجزء المرتفع منه قلعة ما زالت قائمة حتى الآن[1].

لقد تمكن الجرامنتيون نتيجة للظروف المناخية الملائمة من السيطرة على مساحات واسعة من الصحراء الليبية، وبالذات في الفترة التي سبقت طبع المنطقة بمناخ مختلف اكتملت سمات الجفاف به قبل فترة من ظهور المسيحية، وتقلص بالتالي مجال تحركاتهم التي باتت تتحدد بتلك النقاط المتناثرة التي يتوفر الماء بها خاصة وأنهم كانوا يستعملون العربات التي تجرها الخيول مما ساعدهم على تأمين حدودهم، ووفر لهم وسيلة هينة لتبادل السلع مع سكان المناطق الجنوبية عند جبال تبستي وما بعدها والتي كانوا يغيرون عليها بين حين وآخر لاقتفاء الصيد والرقيق، الذين كانوا يبادلونهم مع التجار الفينيقيين في أول الأمر، إضافة إلى العديد من أنواع مواد التجارة الأخرى، التي لا شك أنها كانت من ضمن موارد رخاء الموانىء الفينيقية على الساحل الليبي، إذ تأكد ثبوت امتزاج لبعض الدماء الزنجية مع دماء الفينيقيين الذين يعتقد بأنهم كانوا من أوائل من امتهن الاتجار في الرقيق عبر تلك الموانىء.

أما على جانب الجرامنت فان أثر ذلك الاختلاط على السلالات الزنجية كان واضحاً فقد وصلوا في النهاية إلى أن يتحولوا إلى شعب سوداني رغم انتمائهم العرقي إلى أسلاف البربر[2] الذين كانوا في صراع يكاد يكون مستمراً مع الحكم الروماني، والذين كثيراً ما تدخل الجرامنت لنصرتهم ضد الرومان الدخلاء على المنطقة، والذين تمكنوا في بعض الفترات من اختراق المجال الجغرافي للجرامنت، كما حدث عام 19 ق. م. حين تمكن كورنيلوس بالبوس بعد أن خرج من صبراته على رأس فيلق من توجيه ضربة سريعة للجرامنت، بأن اكتسح غدامس ثم غزا جرمة عاصمتهم.

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، المرجع نفسه، ص 475.

(2) يقصد بأسلاف الجرامنت سلالة الجمافزان، وهم سكان فزان الأصليين الذين تغلب عليهم الجرامنت عند أول مجيئهم إلى فزان (انظر: محمد سليمان أيوب، ليبيا في التاريخ، ص 175.

المهم أن العلاقة بين روما ومسؤولي الحكم في جرمة لم تكن دوماً علاقات عداء وصراع، فكلا القوتين كانتا تملكان من الوسائل ما يجعلهما يعيشان حالة حرب متصلة لأكثر من قرن كامل «وليس أدل على قدرة الجيش الجرامنتي من أنه حارب الرومان حرباً متصلة لأكثر من قرن تمكن فيها من أن يدحر الرومان، فبعد أن وصل بالبوس إلى أبواب جرمه عام 19ق م، تمكن الجرامنت من نقل ميدان المعركة إلى قلب ديار العدو سنة 70 ميلادية، حين وصلت جيوشهم إلى أسوار لبدة وأبواب أويا»[1].

فقد تمكنت القوتان من عقد اتفاق صلح عام 89 ميلادية تمخض عن مساعدة الحامية الرومانية بلبدة الجيش الجرامنتي في تطهير طرق القوافل جنوبـي جرمة من عصابات الاثيوبيين وهو ما أتى بمردود طيب على الجرامنتيين في عدة مجالات كان من أهمها تأثر جرمه بالطابع المعماري الروماني وبالذات في الفترة ما بين سنتي مائة وأربعمائة، وهي الفترة التي بلغت فيها أوج عظمتها، الأمر الذي ينفي ما تردد من اعتبار جرمه حصناً أو قلعة رومانية أقيمت على مركز جركة الجرامنتي، فعلاقة الرومان بعد فتحهم لها لأول مرة، تحولت إلى علاقة متبادلة طابعها العمل على استمرار وضمان أركان التجارة المتبادلة بين الشمال والجنوب، وتعميق ما يمكن أن يستفيد منه كلا الطرفين خاصة بعد أن أدرك الرومان أن مردود تجارة الجنوب لا يمكن أن يتحقق إلا مع قبول التوصل إلى إقرار علاقة حسن جوار مع الجرامنتيين وهو ما تحقق معظم الفترة التي سادت منذ الجزء الأخير من القرن الميلادي الأول[2].

فقد لعب الجرامنت في تاريخ الصحراء الكبرى الدور نفسه الذي لعبه الفينيقيون في تاريخ البحر المتوسط، فكان لهم الفضل في تمدين الشعوب الافريقية الموجودة إلى الجنوب منهم عن طريق ادخال علوم ومعارف وصناعات

---

(1) محمد سليمان أيوب، «جرمة في عصر ازدهارها من 100 إلى 450م» في ليبيا في التاريخ، الجامعة الليبية، 1968 ص 176.

(2) المرجع السابق، ص 179.

العالم المتحضر، كما كان لهم الفضل أيضاً في تعريف الرومان بعالم افريقيا الواقع إلى الجنوب من الصحراء الكبرى، وامدادهم بالمعلومات التي دونها جغرافيو العالم الروماني في كتبهم، فكان لهذه الكتابات فضل كبير في إرشاد الرحالة الأوروبيين خلال عصر الكشوفات الجغرافية[1].

نعم لقد أكد تشارلس دانيير عدم وجود أية أدلة توحي باحتلال روماني دائم لأرض الجرامنت وبالذات عند جرمة[2]، التي لم يعثر فيها على أية أدلة تنبىء عن وجود قلاع أو حصون رومانية. ومع أن التاريخ لم يلق ما فيه الكفاية على الجرامنت منذ أن ولى العصر الذهبي لعاصمة مملكتهم خلال القرنين الرابع والخامس الميلاديين، إذ تحول الحديث عنهم وعن منطقتهم إلى اسم مهم يشير إلى حدود العالم المعروف يومها، ومع ذلك فإن اسم الجرامنت كشعب ومملكة كان بكل تأكيد معروفاً في منتصف القرن السابع الميلادي حين تمكن الفاتحون العرب من الوصول وبسط نفوذهم على أرض فزان[3].

تعرضت غدامس هذا الاسم الذي أخذ صورته على هذه الصيغة عن اسم سيداموس، الذي جاء ذكره عن طريق الرومان الذين يعتقد أنهم استمروا في استعمال الاسم الذي كان معروفاً لدى تأسيسها من قبل الجرامنت أو أسلافهم، إذ أشار إليها بليني الأكبر تحت اسم سيدامي (CYDAMAE) التي كتبت في تاريخ لاحق سيدامس (CY-DAMIS)[4] إبان الحملة العسكرية الرومانية عام 19 ق م لكسر جناح تلك التشكيلات أو الجماعات المحاربة، التي كانت تدفع بها الصحراء الليبية لتقويض محاولات الرومان نشر الأمن في منطقة ظهير الساحل الطرابلسي. استمر العداء بين الرومان والجرامنت مدة طويلة منذ احتلالهم لواحة غدامس، التي أرادوا لها أن تصبح جزءاً مكملاً لتلك التحصينات المنيعة التي أقاموها في بونجيم

---

(1) محمد سليمان أيوب، «جرمة في عصر ازدهارها من 100 إلى 450م» في ليبيا في التاريخ، الجامعة الليبية، 1968 ص 190. .

(2) تشارلس دانيير، المرجع نفسه، ص 26.

(3) تشارلس دانيير، المرجع نفسه، ص 23.

(4) تشارلس دانيير، المرجع نفسه، ص 14.

والقريات الغربية والعديد من الجهات الأخرى القريبة، وهي التحصينات انتي أعاد بناءها الأمبراطور الليبي الأصل سبتيموس سيفيروس في نهاية القرن الميلادي الثاني[1].

ترك الرومان على بعد كيلومتر واحد تقريباً إلى الجنوب الغربي من سور واحةَ غدامس عدداً من المباني المتناثرة، وهي المعروفة لدى المواطنين بقصر النصارى، التي وصفها الرحالة جيمس رتشارد سون عام 1846، بعد أن تأكد له بأن المنطقة كانت بالفعل مستوطنة رومانية، مستنداً في ذلك على بعض النقوش اللاتينية التي عثر عليها في المنطقة. كما يؤكد السيد ريتشارد سون بأن أحد أبناء الباشا يوسف القرة ماناللي، قام أثناء زيارته للمدينة في العشرينات من القرن الماضي بنسف جزء كبير من هذه الاطلال لا لشيء سوى التسلية وإقلاق راحة الاشباح التي تسكن السراديب الموجودة أسفل هذه المباني[2]، التي تهدم جزء كبير منها، ذلك أن الرومان كانوا قد أقاموا سرداباً أسفل كل مبنى إما لاستعمالها كخزانات لجمع مياه الأمطار، أو لاتخاذها كمقابر، ولو أن الرأي الأول يظل أكثر احتمالاً. وهكذا لم يبق من مخلفات الحكم الروماني الطويل في غدامس سوى بضع أعمدة لا زالت موجودة بمسجدي المدينة الكبيرين حالياً[3].

جاء العرب وأخضعوا أغلب أطراف الصحراء الكبرى لحكمهم، الذي أتى ثماره بإحلال الدين الجديد محل المسيحية، التي رغم قوة ومناعة من كانوا يدعون إليها، أخلت المجال أمام انتشار سريع للدين الإسلامي، الذي كان بجانب ما ارساه من قواعد مثلي للتعامل بين الناس، يحث ويشجع على التبادل التجاري مما أوجد قبولاً لدى أناس فطروا على هذا النمط من النشاط، الذي أصبح يمثل بالنسبة

---

(1) بشير قاسم يوشع، غدامس، ملامح وصور، ص 48، 50.

(2) وجود مثل هذه السراديب يحدث صدى لأي صوت مما تراءى للناس معه أن ذلك الصدى لا يمكن أن يكون سوى صوت الجن، التي تسكنها، والتي تقوم بالمشاجرة والخصام مع بعضها مما يبيح تدميرها والتخلص منها، إضافة إلى أنها من مخلفات قوم كافرين.

(3) الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز (ترجمة)، تجارة الذهب وسكان المغرب العربي الكبير، منشورات جامعة قاريونس، 1988، ص 33.

لهم لا وسيلة لكسب العيش فقط، وإنما أوجد قناة يتمكنون من خلالها أداء واجب نشر الدين من خلال الخلق الحسن، واجتناب كل ما من شأنه الإساءة إلى العقيدة التي يحملونها وعليهم واجب التبشير بها.

ظلت غدامس ومنذ عهد الفينيقيين محطة عبور وسوقاً صحراوية ونقطة لتنظيم المعاملات التجارية بين موانىء الشمال والعديد من المناطق جنوبي حزام الصحراء، إذ كان تجارها الميسورين يمثلون بجانب معاملاتهم التجارية الخاصة، حلقة وصل وتنظيم لإعداد القوافل واشراف ممثليهم على سلامتها، وتوجيهها وتدبير شؤونها، من استيراد واعادة تصدير في كلا الاتجاهين. ولما كانت غدامس مشتهرة بغناها المفرط فقد كان الغدامسيون التجار يكيلون الذهب كيلاً لا وزناً... لأن تجارتهم تقدمت كثيراً بإفريقيا بصورة لا يصدقها العقل، وقوافلهم لا تكاد تستريح طوال فصول السنة. فمن طرابلس أو تونس إلى غدامس تستبدل الجمال بأخرى حتى لا يلحقها التعب، ومن غدامس إلى غات تستبدل أيضاً، وهكذا حتى إن منهم من قضى أربعين سنة مسافراً في الصحراء حتى وصل بعضهم إلى الكونغو.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض التجار كانوا يعملون شركاء للممولين في بعض مدن الشمال مما جعل من الواحة مكاناً قل أن تهدأ حركته، التي وفرت مصدر دخل لكل من يطلب عملاً، إذ إن العديد من التجار الصغار كانوا يعملون لحسابهم الخاص برفقة القوافل الكبيرة، التي توفر لهم الأمن والسلامة، مع تأكيد القول بأن احتراف التجارة وفي الكثير جداً من الحالات يدفع بمجموعات صغيرة قد لا يزيد عدد افرادها على اثنين أو ثلاثة لاختراق الصحراء حتى في تلك الظروف التي تكثر بها عصابات قطع الطرق[1].

فطرف الصحراء رغم الصعاب التي تعترضها، كانت باستثناء بعض السنوات العجاف، التي تحدث بين فترات متقطعة، في مأمن من التعرض لها وسلبها. فالبدو لا يلجأون عادة إلى أمور النهب وقطع الطرق إلا إذا نكلت الطبيعة بموارد

(1) بشير قاسم يوشع، المرجع نفسه، ص 90.

حياتهم من زرع قليل، أو نقص في كميات التمور التي تتوفر لهم عادة، أو حين يفشل المرعى وتنفق حيواناتهم[1]. أما خلاف ذلك فإن توفير حراسة يقظة قوامها بعض الطوارق المسلحين في ظل مرشدين حذرين كانت غالباً ما توفر تنقلاً هيناً ووصولاً آمناً، وهو ما استمر يعطي ثماره حتى بدأت عمليات التوغل الأوروبي تشق طريقها بعيداً عن الساحل، وفي قلب الجهات التي تؤمن السلع النادرة بما فيها الاتجار في الرقيق. وبدءاً من منتصف القرن الماضي، وحتى نهايته، أتت تلك التجارة، التي ظلت تشكل العمود الفقري للتعامل التجاري لفترة طويلة، إلى نهايتها التي تلازمت مع فتح طرق جديدة أسرت باقي مفردات التجارة، التي تحولت صوب المحيط وبوسائل أضمن ونفقات أقل.

ومن الوقت أخذت آثار الإبل إلى غدامس تتلاشى، وتحولت حركة المدينة التي لا تهدأ إلى سكون سرعان ما تحول إلى سبات عميق.

يعد جيمس ريتشاردسون أول أوروبي يحل بغدامس ويصل إلينا ما كتبه عنها عام 1846، حيث أقام بها لبعض الوقت انتظاراً لمواصلة ترحاله إلى غات، علماً بأن النقيب لينج، كان أول أوروبي تطأ قدمه أرض غدامس إذ وصلها عام 1826، إلا أنه بعد أن غادرها متجهاً إلى تمبكتو، توفي من أثر جراح أصيب بها، وضاعت بذلك الملاحظات التي دونها عنها.

أقام السيد ريتشاردسون فترة سمحت له تدوين العديد من الملاحظات القيمة كإشارته إلى وقوع المدينة، التي بلغ عدد سكانها أكثر قليلاً من ثلاثة الآف نسمة، في الجانب الجنوبي الشرقي من مزارع النخيل وليس بمركز الواحة التي بلغ طول محيط سورها مسافة خمسة أميال ضمت ما يربو قليلاً على مائتي مزرعة من النوع الصغير الحجم. أما منازلها المبنية من المواد الخام المحلية، فإن ارتفاع بعضها قد يصل إلى خمسة طوابق[2] اضافة إلى السطح، في حين تتكون الأغلبية من طابقين أو ثلاثة. كما أكد على وجود خمس بوابات، إلا أن ممثل باشا طرابلس والمعين

(1) الهادي أبو لقمة ومحمد عزيز، المرجع نفسه، ص 44.

(2) James Ritchardson، المرجع نفسه، ص 107.

مباشرة من قبل سلطان الاستانة كحاكم مدني، أمر بقفل هذه البوابات عدا الواقعة في الطرف الجنوبي بحجة تأمين الأمن، وبالطبع تسهيل مهمة جمع الضرائب، التي لا تنفك قلعة طرابلس في فرض أنواع جديدة منها على السكان، وكان عليهم أيضاً الإيفاء بمتطلبات إعادة بناء الحصون المدمرة وتوفير الحراسة لها في منطقتي درج وسيناون، وعليهم أكثر من هذا دفع تكاليف الجند الذين عهد إليهم تأمين سلامة طريق فزان، إلى جانب إمكانية فرض مستحقات مالية أخرى قد تروق لأولي الأمر، مما عمل وعجل بتناقص الأموال المتداولة، وتحول تجار غدامس إلى مجرد وسطاء بين التجار اليهود في طرابلس، وبين تأمين وصول بعض مفردات التجارة من وراء حدود الصحراء جنوباً، أو ايصال تلك التي يحتكر اليهود استيرادها من الموانىء الأوروبية[1].

ومما يلفت النظر حول أهل الواحة تلك الميزة الفريدة التي مكنتهم من الحديث الهين بلهجتهم الخاصة إضافة إلى اللغة العربية، ولغة الطوارق ومواطني الهاوسا؛ وتفاهمهم السلس مع الوافدين من منطقتي البورنو وتمبكتو، إلى جانب قلة منهم تعي العديد من المفردات الفرنسية والإيطالية. أما اللغة التركية فلا أثر لها في حياة الناس وذلك لعدم وجود حامية تركية بالواحة.

أرادت فرنسا بعد أن تم لها الاستيلاء على مدينتي تمبكتو وكانم وغيرهما من النقاط الاستراتيجية الأخرى، توجيه قوافل السودان، التي كانت تتم عبر إحدى ثلاث طرق تربط منطقة طرابلس بالمناطق الداخلية من افريقيا ممثلة أولاً في الطريق إلى كانو في منطقة السودان الوسطى عبر غدامس بالذات، في حين تصل الطريقين الباقيتين إما إلى منطقة البورنو أو إلى منطقة واداي. فقد كان هم فرنسا القضاء على هذه الطرق، وما كانت تحمله من ثروة وتحويلها إلى منطقة خليج قابس، حتى إنها أقدمت في عام 1881 على تأسيس قنصلية لها في غدامس لمراقبة خط السودان التجاري وتوجيهه لتحقيق مآربها، كما قامت الحكومة البريطانية هي الأخرى بفتح

(1) محمد عبد الكريم الوافي، الحوليات الليبية، الكتاب الثاني طرابلس، ص 490 ـ 491.

قنصلية بالمدينة في تاريخ لاحق.

صمدت غدامس بهيكلها المعماري الفذ الذي يعود إلى ما قبل العصر المسيحي بكثير، إذ يبدو واضحاً أن الغزاة بدءاً من الفينيقيين ومروراً بنفوذ قرطاج ووصول النفوذ الروماني إلى جهات أعمق في قلب الصحراء الليبية، وخضوعها الطويل للحكم الذي تلى الفتح العربي، ومجيء الحكم العثماني، الذي عاد بعده النفوذ الأوروبي ليلقي بظلال حكم استعماري أوروبي مرة أخرى، والذي عاد لتتوارى آثاره وراء خط الساحل بعد أحداث الحرب العالمية الثانية وانسحاب فرنسا من جنوبي البلاد عام 1950.

فطوال هذه الحقبة التاريخية الطويلة حافظت المدينة وما يحيط بها من مزارع حدد امتدادها نطاق الصحراء المجاورة، نمطاً معيشياً ذا طابع حضري ظهرت فيه قدرة أهلها على التلاؤم الرفيع مع معطيات البيئة، التي أظهروا براعة في تسخير كل مقوماتها لدوام أداء وظائف جعلت منها أكثر مدن الصحراء أصالة وارتباطاً بواقع فشل غيرهم في المحافظة عليه. فمخلفات الفينيقيين المحدودة لم تحدث مساساً بمرفولوجية البلدة التي كانت قائمة، وهو ما اقتفى أثره الرومان الذين ركزوا ما أقاموه من بعض المنشآت الدفاعية غير بعيد جهة الغرب من حدود المنطقة الآهلة، كما تدل على ذلك ما بقي من تلك المخلفات التي استغل العرب الفاتحون بعضها في بناء مساجدهم، أو تلك التي قام أحد أبناء أصحاب الحكم في طرابلس بنسفها أملاً في التخلص من تلك الأشباح التي تسكنها، إضافة إلى أن تأسيس قلعة المدينة التركية الأصل قد تم فوق بعض الآثار الرومانية التي كانت موجودة يومها.

وباختصار ظلت غدامس المركز العمراني دون أن يناله أو يضاف إليه ما يستحق الذكر ويغير من سماته التي احتفظ بها لقرون متلاحقة وحتى وقت قريب جداً وبالتحديد يوم 28 اغسطس عام 1978 حين تم توقيع العقد الخاص بإعداد دراسة تفصيلية مع إحدى الشركات البولندية، التي اعتمد مخططها النهائي تحت الرقم18 ـ، الخاص بتطوير غدامس حتى سنة ألفين، يوم السابع عشر من شهر

أبريل عام 1985[1].

تنقسم غدامس القديمة اجتماعياً ومكانياً إلى عشيرتين رئيسيتين هما بنو وليد وبنو وازيت، وتقيم كل منهما في محلة منفصلة، وتتفرع كل عشيرة إلى عدد من القبائل تتوزع على عدد مماثل من الشوارع أو الأحياء السكنية، التي تسمى بأسماء القبائل التي تسكنها. وتتوزع المساجد في هذه الأحياء السكنية مع وجود المسجد الجامع (المسجد العتيق) والسوق والساحة الفضاء الملحقة بهما في موقع متوسط هو بمثابة نواة المدينة أو مركزها الذي تتفرع منه الشوارع والطرق الملتوية، كما يشكل أيضاً الحد الفاصل بين أحياء العشيرتين[2].

هكذا ظل حال المدينة التي ضم سورها فئة سكانية من أصل عربي حديث العهد نسبياً يعرفون بأولاد أبي الليل ويقطنون الطرف الجنوبي الشرقي، قبل أن تسمع بمشاريع تخطيط المدن وإعداد مخططات تنبىء عن مسار ما يدور بذهن من يرسم لها هذه الصورة أو تلك، فما لحق ببوابة الصحراء، منذ مجيء العثمانيين وحتى البدء الفعلي في تنفيذ ما احتوته التقارير العديدة، التي جاء التقرير المشار إليه نهاية محصلتها، لا يخرج في أبسط تفاصيله عن عدد من الإضافات التي لعبت دوراً لا يستهان به في إخراج المدينة عن الصورة التي كانت عليها، إلا أنها أبقت على الجوهر الأصلي بكل مقوماته. فإقدام السلطة الإيطالية على إعداد وتشغيل مهبط للطائرات الصغيرة عام 1926، وإقدامها على إنشاء نزل عين الفرس بعد سنتين، وفصل سلطة إدارة الواحة عن السلطة العسكرية في نفس التاريخ الذي افتتحت فيه أول مدرسة ابتدائية، وإقدامهم على حفر ما بات يعرف بعين حواء عام 1931، وهو العام الذي شهد افتتاح أول مكتب للبريد وإقامة مبنى المتصرفية، ورغم زيارة الملك عمناويل الثالث للمدينة سنة 1937 إلا أن وضع غدامس استمر كما هو حتى ليلة الثاني عشر من يناير سنة 1943 حين رحلوا عن المدينة غير مأسوف عليهم، والذين حالت محلهم مع الأسف، في الليلة التالية مقدمة جيش

---

(1) Ghadames Master Plan- 2000, Final Report, TF- 81.

(2) منصور البابور، «القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس» مجلة قاريونس العلمية، العدد الأول، السنة الثانية 1989 ص 10.

احتلال آخر عبر حدود الجزائر التي ما لبثت حتى وصلتها تعزيزات أخرى من طرف البلاد الجنوبي.

وهكذا فباستثناء تدبير شؤون حاميتها العسكرية المكونة من ألفي جندي بعد أن مهدت لوصولهم بعدة غارات جوية تمخضت عن إلحاق بعض الأضرار في عدة جهات، والتي قام المواطنون بإعادة بنائها، بقيت تلك الإدارة تدير شؤون المنطقة، بعد أن ألغت النظام البلدي مع إبقائها على وظيفة المدير، الذي أنيطت إليه مهمة الإشراف على الإحصاءات الحيوية إلى جانب واجباته الأولى، دون أن تقوم بما يذكر طوال تواجدها الذي انتهى عام 1950 وذلك باستثناء حفر بئر ارتوازية قامت عليها سواقي معلقة بين عامي 1946 ـ 1948، مع الإشارة إلى أنها لم تفكر في إعادة فتح المدرسة الابتدائية، التي أقامها الإيطاليون وأقفلت أثناء الحرب، وأكثر من هذا فإنها عملت على ربط نظام الاتصال اللاسلكي للمدينة عن طريق تونس، وهو ما كان يتم فعلاً حتى بعد نيل البلاد فرض سيادتها على معظم التراب الليبي بمدة طويلة.

حدد التقرير المشار إليه مساحة المنطقة الخاضعة للتخطيط العمراني حتى سنة ألفين بستمائة وستين هكتاراً تضم سبع تجمعات يشكل كلاً منها معلماً مميزاً وتتمثل فيما يلي:

1 ـ المدينة القديمة التي تشكل إرثاً تاريخياً مع حدائق الواحة القريبة منها.
2 ـ مركز المدينة الجديد وما يحيط به من منشآت إدارية وتجارية تتوزع على الطرق التي تخلله والواقع مباشرة إلى الجنوب الغربي من المدينة القديمة.
3 ـ المناطق السكنية المحيطة بمركز المدينة.
4 ـ موقع المستشفى والمناطق السكنية ذات الكثافة السكانية العالية المجاورة له.
5 ـ الأماكن المختارة للمنشآت الصناعية على الطريق إلى نالوت.
6 ـ مركز الخدمات الزراعية جنوب المدينة وخلف المنطقة التي يشملها التخطيط.
7 ـ مناطق المقابر ومسيلات الأودية التي لم تستغل بعد.

أريد لغدامس بعد أن تم ربطها بطريق بري جيد مع باقي اقليم طرابلس

والجمهورية الجزائرية، أن تتحول إلى مدينة عصرية تتسم بما يمكن أن يؤمله لها كل من له إلمام ولو ببعض ماضيها التليد، الذي عجزت معظم واحات الصحراء الكبرى في أن تلد له قريناً، فقد أصبحت تنعم بإمكانية اتصال بري وجوي هين وبات بمقدورها أن تواصل ربط ما وراء مياه المتوسط بما يقع خلف حاجز الصحراء ومياه المحيط الأطلسي جنوباً أو في اتجاه الغرب.

وبدون الدخول في التفاصيل التي ارتأتها شركة التخطيط العمراني التي أنيط بها هذا العمل، خلصت لتؤكد في تقريرها النهائي أن المدينة شهدت بالفعل تغيراً هاماً إذ أخذت تتحول إلى مركز صناعي وإداري ومركز خدمات هامة مما سيدفع وبقوة سكان البلدية والجهات الأخرى في المنطقة لاتخاذها واختيارها مركزاً للإقامة والاستقرار مما حذا بها لاستنتاج أن نسبة نمو سكان غدامس في الفترة بين سنة 1980 وسنة 2000 ستصل إلى مائتين وسبعين في المائة كما جاء في الأرقام التالية[1]:

السنـــــة	عدد السكان
1980	5,400
1990	14,700
2000	20,000

حصلت الشركة المذكورة على الرقم الخاص بعام 1980 من سجلات البلدية، وانتهى محللها الديموغرافي إلى إقرار الرقمين الأخيرين اللذين لا شك أنهما بنيا على مبررات اقتضتها ظروف عمل الشركة، إذ لا يمكن إيجاد مخرج منطقي يسمح بزيادة عدد السكان بأربعة أمثال الحد الأول خلال عشرين عاماً، فهذا النمط من النمو ظاهرة شاذة في مثل هذه المنطقة التي لم يستجد عليها ما يبرر

(1) Ghadames, Master Plan 2000, p. 33.

إعطاءها هذا الطابع الذي نقش على بيئتها ولا يمت إلى تربتها في شيء، قد يكون ذا مسار مضاد إلى مستقبل المدينة في ظل المعطيات الثابتة حتى مع الأخذ في الاعتبار إمكانية عودة بعض الأسر التي كانت تمتهن التجارة في أكبر تجمعين للسكان على الساحل، وإعادة تسجيل أسرها مما قد يؤهلها للحصول على مسكن لن يكلفها شيئاً.

فعدد سكان المدينة حسب أرقام تعداد سنة 1984 لم يزد إلا بعدة مئات عن رقم 1980، كما أن توقعات عدد السكان الفعليين لن يصل إلى ثمانية آلاف مع بداية هذه السنة، علماً بأن الشركة الاستشارية الألمانية WEIDLEPLAN، التي طلب إليها عام 1982 وضع تصور عن إعادة بناء واستعمال المدينة القديمة، خلصت إلى أن السكان لن يزيدوا كثيراً على عشرة آلاف مواطن مع بداية هذا العام[1].

انصب تخطيط المدينة حتى عام ألفين لتوفير كل ما تتطلبه احتياجات سكانها الذين حددوا بعشرين ألفاً حسبما أشير إليه، والذي تعنينا الإشارة إليه أن أكثر من ثلاثة أرباع المساحة التي اعتبرت ضمن حدود المخطط العمراني أو ما يقرب من خمسمائة هكتار هي أرض تخرج عن المنطقة التي يشغلها حيز المدينة القديمة، وأراضي البساتين المجاورة لها، مما يعني نظرياً أن الغالبية المطلقة من الأرض التي اعتمد عليها الأجداد في توفير بعض حاجياتهم من المحاصيل الحقلية إلى جانب طرف هام من مؤونتهم من تمور النخيل ستظل كما هي دون خوف عليها من زحف مكونات الإسمنت والحديد، فالأرض القابلة للتخطيط متوفرة ولا تشكل عقبة للعديد من الأجيال القادمة، كما أن المصدر المائي، بغض النظر عن نوعيته متوفر هو الآخر، كما أن مشكلة الاتصال مع باقي الجهات سواء في الداخل أو عبر الحدود باتت لا تشكل مصدر إزعاج بالغ، وأكثر من هذا فثمة معلم عمراني لا شبيه له في كامل منطقة الشمال الإفريقي.

شكلت المبررات المذكورة دافعاً قوياً لإعطاء غدامس وجهاً حضارياً أريد منه

(1) Weidleplan Consulting Gmgh, Renewal & Adaptive Reuse of the Ancient Quarters of Ghadames. Stuttgart, W. Germany, 1982, p.1

تعميق استمرار هذا المركز العمراني كلوحة فنية شكلتها جملة من المقتضيات التي نبعت من فهم وإدراك للوسط البيئي، الذي يبدو أن المستجدات التي حاولنا إقحامه ليستجيب لها أملاً في الأخذ بيده ومساعدته على إزاحة غطاء وجهه الذي يبدو أنه لم يعد ليروق للبعض منا، فوجه المدينة الجديدة بأحيائها السكنية الأربعة الذي صمم ثاني أكبرها لاستيعاب كامل عدد سكان المدينة عام 1980 بحيث تقطن كل أسرة منزلاً مكيفاً ويحمل روح العصر بكل معنى الكلمة، شأنها في ذلك شأن باقي الأحياء السكنية ومرافق الخدمات المختلفة، إضافة إلى شبكة من الطرق وإشارات المرور ومحطات وقوف السيارات إلى آخر القائمة، التي تحفل بها أية مدينة أوروبية في مثل حجمها.

نعم ظهر إلى الوجود مخطط غدامس، واكتملت معه إن لم يكن جميع مقوماته، التي بدأ معها العد التنازلي لشهرة وتاريخ امتد لقرون طويلة، فقد تحولت المدينة القديمة بكاملها ومنذ بداية عقد الثمانينات إلى أنقاض مهجورة إلا من زيارات غير منتظمة لبعض الطاعنين في السن والذين لم يعد بمقدورهم الإقامة في بيوتهم التي ترعرعوا فيها، ولا خدمة بساتينهم التي أعالتهم طوال حياتهم، فلم يعد أمامهم إلا أن يوصدوا أبواب المنزل والبستان احتساباً لزيارة أو للقاء عابر قد يجمعهم مع أفراد أسرهم، التي ولت ظهرها شطر الشارع المرصوف حيث المنزل الحديث، ومباني الخدمات، التي تبدو وكأن أفق الصحراء الشاحب يطبق عليها. أما هم فلا يزال الحنين يراودهم ويدفع بالكثير منهم لزيارة المسجد المعهود لديهم مرة كل يوم جمعة أو في بعض المناسبات الدينية.

لقد تهاوت أسقف العديد من البيوت العريقة، وتكدست أكوام الرمال لا في الأزقة والطرقات فقط بل وفي غرف المنازل، التي اقتلعت الرياح وعبث الأطفال والمراهقين بمعظم أبوابها، تماماً كما حدث للمزارع التي فقد جلها استحقاق إطلاق الاسم عليها فأصبحت هي الأخرى كما لا يساوي شيئاً سوى مجرد مدلول الاسم ولا شيء غير ذلك.

تمثلت وجهة نظر الشركة الاستشارية الألمانية، التي سبقت الإشارة إليها عند

الحديث عن توفير متطلبات السكن لمواجهة أعداد السكان مستقبلاً لا يخرج عن إنشاء وحدات سكنية جديدة في منطقة موقع المدينة الجديدة، التي تضم المباني والمنشآت العامة، وإعادة بناء مباني المدينة القديمة وتطويرها، مما يعني الجمع بين المناطق السكنية التي سيعاد إعدادها وتلك التي يتقرر خلقها من جديد للإيفاء بمتطلبات الأعداد الجديدة. وهنا لم تغفل تلك الهيئة أن تشير إلى أن المنازل الجديدة التي تم بناؤها عندئذ لا تناسب ظروف مناخ أشهر الصيف الطويلة رغم مستواها الرفيع من الناحية الفنية[1].

إن الأخذ في الاعتبار لمثل هذه البديهية، التي تمتد لتشمل أشهر الشتاء القارصة البرد أيضاً، والتي تحتاج وتحتم وجود تدفئة مستمرة وأثاث خاص إلى جانب عدة اعتبارات اجتماعية كان يجب مراعاتها خاصة وأن إعادة هيكلة منازل المدينة القديمة لم يكن أمراً غير قابل للحل، فالأمر كما رأته الهيئة المذكورة، كان من البساطة بحيث لا يشكل حجر عثرة، فإدخال بعض التغييرات على نمط البناء والتصميم ليلائم روح العصر لم يكن يستدعي أكثر من معالجة بعض الأمور المتعلقة بتوصيل الطاقة، وشبكة المجاري والاتصالات وبعض الأمور الأساسية الأخرى، التي يمكن إيجاد مخرج لها، خاصة وأن المنطقة تختزن تاريخاً طويلاً وتظهر إرثاً حضارياً لا مثل له بالإضافة إلى جوانبها الجمالية المتعددة مما يبرر بل ويحتم معالجة الأمر من هذه الناحية التي يمكن إيجاد الحلول الهندسية الملائمة لها.

لم يكترث أحد للأمر، بل على العكس تم للشركة البولندية مواصلة إعداد تقاريرها، التي توجت بعد ثلاث سنوات من نشر آراء الهيئة الاستشارية الألمانية، بإبرام العقد النهائي معها.

ففشل الشركة في توقعات سكانية دقيقة وتعليقها أهمية لا يبررها واقع الوظيفة الإدارية كمركز للبلدية، واعتبارات التعدين والصناعة لبعض الخامات، التي لم تحدد نوعها أو حتى مكان توفرها أصلاً، واكتفائها بالتلميح إلى الأهمية التاريخية للمدينة القديمة، التي يجب النظر إليها على مستوى قومي ضمن إشارات

(1) Weidleplan Consulting Gmbh، المرجع نفسه، ص 2.

عابرة، أسهمت في إضفاء نوع من اللامبالاة لترسيخ هوية غدامس، وبات تاريخها الطويل ينكمش ويلبس دثاره، فقد كانت كل حجرة تضاف إلى مخطط المدينة الجديدة تقابلها سقوط أخرى من مباني المدينة القديمة، والواقع أنه لولا مجهودات بعض المهتمين من أبنائها الذين أسسوا جمعية أصدقاء المدينة القديمة، والذين قاموا مشكورين بالعديد من أعمال الصيانة والترميم لكانت أجزاء كثيرة من غدامس الأمس مجرد حديث يضاف إلى قصص قوافل الإبل والتجارة عبر الصحراء.

إن ما أشير إليه بالموقع الحدودي وهو ما يؤكده الواقع منذ أن عرفت المنطقة إقرار الحدود السياسية بين القوى الاستعمارية فهو وضع وإن أتاح وسهل عملية الاتصال البري، إلا أنه لم يضف تبادل منفعة تستحق الذكر، فسكان أطراف الحدود لم يرضخوا في واقع الأمر لذلك الخط الوهمي، الذي قدر له عزل أفراد العشيرة الواحدة بقدر ما لعب شح الموارد التي يمكن أن تخدم مصلحة أي منهم في ظل الظروف الاقتصادية المعاشة. فوجود الحدود التي تخضع للمراقبة قد يخدم طرفاً ما في تبادل سلع السوق السوداء. أما وإن باتت تلك الحدود غير ذات معنى فإن أي انتعاش فعلي لا يمكن أن يتحقق إلا بإقامة مشاريع تعطي مردوداً ملموساً ويجعل منها مراكز للتبادل المثمر في سلع إنتاجية متباينة.

إن مستقبل غدامس يمكن في تنميتها كمركز سياحي يعتد به، وهذا المستقبل إذا قدر له أن يصبح حقيقة يجب أن يبحث عن التكنولوجيا التي تبقى على تخطيط المدينة القديمة بشكل يضفي عليها روح العصر، ويعيد إليها الحياة كحي سكني ينبض بالحياة، ففي عودة الحركة إلى شوارعها ومراكز العبادة بها ما سيدفع بفيضه على حدائقها التي لن تشكل عودة الروح إليها سوى رجوع أهلها الذين كان يشكل منظر نخيلها، وما بها من زرع وفاكهة دافع استمرار حياة متجددة بالنسبة لهم ولذويهم، الذين أوشكوا على نسيان صناعات تقليدية ضرب المثل بجودتها، تماماً كما ذوى طابع البهجة وعشق المرح والرقص الإيقاعي، وأمسيات الإنشاد الديني في مساجدها التي لا يخلو منها شارع.

فغدامس التي تشكل بدون نظير أجمل وأغنى بقع الصحراء الكبرى بما تحمله من شواهد حضارية وتاريخ لم ينقطع حبل وصاله كأي مركز عمراني آخر في المنطقة، نالت ما يكفي من الإهمال وتجاهل مخلفات عمارة وتخطيط هندسي انبثقا عن وعي وإدراك أهلها لمكونات مجال بيئتهم الجغرافية، التي تركوا فوقها ما ينبىء عن أصالة عبقريتهم، يحتم علينا بعد أن أضفينا عليها مخططاً وفن عمارة لا يمكن أن يختلف حاله عن الوليد، الذي رغم استيفاء أوراق تبنيه، إلا أنه سيظل يدرك افتقاره لعامل الأهلية، التي عجزت ظروف من تبنوه من جعلها صفة وراثية له.

وهنا لا مجال في ظل المعطيات المتوفرة حالياً، التطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً ويحافظ على التراث الأصيل، وسط بيئة تفتقر إلى أي نمط من أنماط الإنتاج، إلا بتكريس العمل على رؤية غدامس القديمة وهي تلبس رداءها من جديد، مع توفير وسط سياحي يجذب فئة معقولة من الليبيين إلى مداومة التردد عليها مع العمل على تسخير سبل التطلع إليها كمركز سياحي تشد انتباه سياحة الجهات الصحراوية عالمياً.

ولذا فإن توفير المواصلات العامة المعقولة الثمن والمنتظمة الحركة مع يسر الحصول على ما يحتاجه الفرد والأسرة من إقامة مريحة، وإعادة بعث الصناعات التقليدية، وتنظيم مهرجانات الفنون الشعبية، وخلق مشروعات إنمائية مشتركة توفر عملاً للقاطنين على الحدود، وإيجاد حوافز لذوي التخصصات من حملة الشهادات الجامعية من أبنائها للعودة والإسهام في إبراز الشكل الذي يرتضونه لها، مع إمكانية خلق مصحات علاجية متخصصة، ستكون من اللبنات التي قد تؤتى ثمارها قبل أن يأتي من يرى أن ما يزال قائماً من تراثها أولى به أن يلحق بما فعله ابن يوسف القره ماناللي، الذي نسف ما أمكنه من آثار لا زال بعضها غير بعيد عن مكان ما يدعى بمقبرة الصحابة، الذين جاءوا إليها ونالوا شرف تخليد ذكراهم.

الفصل الثاني

الوضع السكاني

د. منصور الكيخيا

جامعة قاريونس ـ بنغازي

الاتجاه العام لنمو السكان:

تتميز واحة غدامس من بين الواحات الأخرى باستمرار وتواصل حيويتها السكانية على طول تاريخها العريق، فكتب التاريخ والرحلات التي دونت أحداث التاريخ القديم والوسيط والحديث في المنطقة، لا تخلو في أي حقبة من الإشارة إلى هذه المدينة الصحراوية العريقة، والإشادة بأهميتها الاستراتيجية كمركز تجاري نشط يلعب دوراً بارزاً في ربط تجارة شمال إفريقيا بتجارة وسط القارة على مر العصور وتعاقب الحضارات، الشيء الذي يجعلنا نؤكد بأن النشاط البشري في هذا التجمع السكاني الصحراوي كان مستمراً دون انقطاع جيلاً بعد جيل على مدى قرون عديدة.

غير أن هذا الاستمرار في الواقع لم يكن يتصف بنفس القدر من الحيوية الديموجرافية، فقد تخلل تطور نمو السكان في هذه البلدة فترات من الركود كانت معدلات النمو السكاني فيها تعاني من الهبوط الشديد الذي يكاد يصل بها إلى مرحلة التدهور والاضمحلال، وكانت هذه الفترات العصيبة من تاريخ المدينة تطول أو تقصر بحسب تأثير العوامل المسببة لها، ولعل أقرب الفترات إلينا تلك التي شهدت اضمحلال تجارة القوافل في أواخر العهد العثماني الثاني وبداية عهد الاستعمار الإيطالي الذي كان من نتائجه كساد سوق التجارة الصحراوية كساداً تاماً، وخروج أعداد من سكان غدامس إلى مناطق الشمال خاصة إلى طرابلس وتونس، ومن ثم انطواء المدينة على نفسها في عزلتها الصحراوية وانكماش عدد سكانها وركود تطورها.

استمر هذا الوضع حتى بداية سنوات الستينات من هذا القرن حيث بدأت

هذه الواحة تخض بفترة استقرار وانتعاش مع بداية استثمار عائدات النفط في البلاد وكذلك بسبب الأهمية التي اكتسبتها الواحة من خلال الدور الذي بدأت تلعبه في مجال الإدارة المحلية كمركز إداري في المنطقة (مركز متصرفية).

في سنة 1954م. عند إجراء أول تعداد سكاني عام في ليبيا، كان عدد سكان مدينة غدامس (2271) نسمة، وهو حجم تجمع سكاني صغير لا يصل إلى القدر الذي توحي به ما تناقلته المصادر التاريخية عن ذلك النشاط التجاري المزدهر في الواحة، بل يؤكد حقيقة تلك الفترة من الركود التي كانت تعيشها الواحة حتى ذلك التاريخ.

وبالرغم من أن بلدة غدامس بدأت منذ ذلك الوقت تدخل مرحلة من الانتعاش الاجتماعي والاقتصاد إلا أن تطور نمو سكانها خلال السنوات العشر الفاصلة بين تعدادي سنة 1954م. وسنة 1964م. كان يسير بخطوات بطيئة متثاقلة، فالتعداد السكاني العام الثاني الذي أجري في سنة 1964م. يعطينا رقماً إجمالياً لسكان غدامس يبلغ 2610 نسمة. وبحساب المتوسط السنوي لمعدل نمو السكان للواحة نجده معدلاً منخفضاً 1,3% سنوياً مما يؤكد ما أشرنا إليه من التقدم البطيء لتطور هذه البلدة خلال الحقبة الزمنية الطويلة التي سبقت سنة 1964م. أما ما نشاهده اليوم من التطور الهام في حجم السكان الذي حققته بلدة غدامس فلم يحدث إلا خلال الفترة اللاحقة لسنة 1964م. أي خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي شهدتها البلاد بعد اكتشاف النفط.

فالتعداد العام للسكان لسنة 1973م. يؤكد أن العدد الإجمالي للسكان الوطنيين في مدينة غدامس وصل إلى 3725 نسمة، وبذلك يكون المعدل العام لنمو السكان بهذه المدينة خلال الفترة الزمنية الواقعة بين سنة 1964م. وسنة 1973م. قد وصل إلى 3,2% سنوياً، الشيء الذي يوحي بأن خطوات التطور قد أصبحت أكثر سرعة، وأن الحيوية الديموجرافية لهذه المدينة بدأت تخرج من ركودها الطويل لتدخل مرحلة من الانتعاش والنمو السكاني السريع.

تأتي إحصائيات التعداد العام للسكان لسنة 1984م. لتأكد استمرار هذا النمو

بخطوات أسرع، فهي تؤكد أن مجمل عدد سكان مدينة غدامس قد بلغ 6666 نسمة، وبذلك يكون المعدل السنوي لنمو السكان بالمدينة قد حقق ارتفاعاً كبيراً إذ وصل إلى 4% وهو ما يتفق مع ما حققته المدينة من تطور اقتصادي واجتماعي هام وسريع خلال تلك الفترة التي شهدت المدينة خلالها تطوراً عمرانياً هائلاً تمثل في استكمال بناء المدينة الجديدة، وكذلك توسع الخدمات الإدارية عندما أصبحت المدينة مركزاً للبلدية كلها، وتمكنت من استقبال أعداد من المهاجرين الوافدين من بعض سكانها العائدين إليها بعد نزوحهم عنها في فترات سابقة، وكذلك بعض الموظفين من إداريين وفنيين وافدين إليها من مناطق أخرى تلبية للتوسع في الجهاز الإداري وفي الخدمات والمرافق الأخرى.

ويبدو أن توسع المدينة قد بدأ يستقر ويتخذ شكله النهائي وذلك بتراجع دورها الإداري من مركز للبلدية إلى مركز للفرع البلدي غدامس، الشيء الذي بدأ ينعكس تأثيره على نمو السكان بها. فقد بلغ عدد سكان المدينة حسب إحصائيات السجل المدني لسنة 1988م. 7747 نسمة. أي أن المعدل السنوي لنمو السكان بلغ 3,5% خلال المدة من 1984 إلى 1988م. وهو معدل سنوي يمكن اعتباره مرتفعاً إلا أنه لا يصل إلى المستوى الذي وصل إليه خلال السنوات العشر السابقة والتي يمكن اعتبارها طفرة في مراحل نمو المدينة خلال تاريخها الحديث. (شكل رقم 3).

معدلات المواليد والوفيات:

الإحصائيات الحيوية المستقاة من السجل المدني بمدينة غدامس تعطينا معدلات عامة للمواليد والوفيات تظهر لنا السمة الغالبة على مجتمع المدينة كمجتمع تقليدي محافظ مترابط أسرياً، تنتشر فيه عادة زواج الأقارب المبكر، ولا يزال يتميز بالارتفاع النسبي للمعدلات العامة للمواليد والوفيات واتساع حجم العائلة. فمتوسط حجم الأسرة حسب تعداد سنة 1954م. كان حوالي 4,6 شخصاً ثم أخذ يرتفع تدريجياً ليصل إلى 4,9 في سنة 1964م. وواصل ارتفاعه باستمرار

شكل (3)

غداهس : تطوّر عدد السكّان ، ومعدّل النموالسّنوى (54 - 1988)

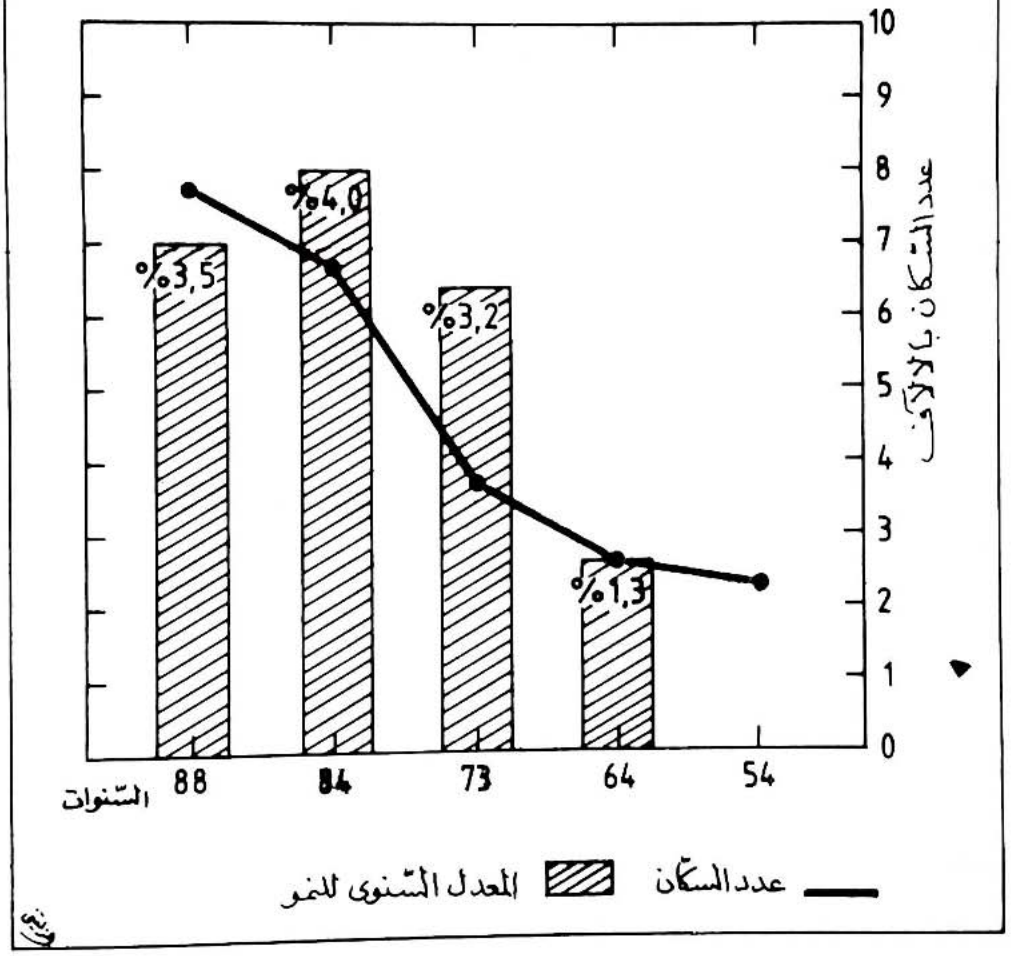

شكل (3) غدامس: تطوّر عدد السكان؛ ومعدّل النمو السنوي (54 ـ 1988)

حيث أصبح 5 أشخاص في سنة 1973م. ثم 5,9 في سنة 1984م. وأخيراً 6 أشخاص في سنة 1988م.

إن هذا الاستمرار في ارتفاع متوسط حجم الأسرة، يعتبر انعكاساً لتأثير الواقع الاجتماعي والديموجرافي لسكان هذه المدينة، فهو يعكس ما يتسم به التركيب الاجتماعي المحافظ من ترابط أسري ويوضح أن التطور المادي والارتفاع في مستوى المعيشة الذي حققه مجتمع المدينة لم يظهر تأثيره واضحاً حتى الآن في تأخير سن الزواج وتقلص حجم الأسرة كما هو الحال في المجتمعات الصناعية.

واستمرار ارتفاع متوسط حجم الأسرة يدل أيضاً على أن التطور الذي حققه مجتمع المدينة قد أثر في تركيبه الديموجرافي حيث أدى إلى انخفاض واضح وسريع نسبياً في معدل الوفيات، بينما لم ينخفض المعدل العام للمواليد إلا بتدرج أقل سرعة كما سيتضح لنا من دراستنا لتطور معدلات المواليد والوفيات في غدامس.

إن إحصائيات السجل المدني بمدينة غدامس قبل سنة 1968م[1]. لا يمكن الاعتماد عليها نظراً لما يعتريها من النقص وعدم الدقة، وبما أن هذه الدراسة ستتناول بالتحليل المعدلات السنوية فإن المدة التي يمكن أن تغطيها هذه الدراسة تبدأ مع بداية سنة 1969م. وهي أول سنة تمكنا من الحصول على إحصائياتها الحيوية كاملة.

المعدل العام للمواليد بمدينة غدامس سنة 1969م. بلغ حوالي 50 في الألف، أي أنه ولد خلال تلك السنة خمسون مولوداً لكل ألف نسمة من السكان، وهو معدل سنوي مرتفع جداً يماثل معدلات المواليد المألوفة في غالب المجتمعات النائية، كما أنه يوحي لنا بأن معدلات المواليد في مدينة غدامس خلال الفترات السابقة لتلك السنة كان على هذا المستوى من الارتفاع. أما خلال الفترة اللاحقة فإن تتبعنا لمعدلات المواليد يظهر لنا بوضوح اتجاهها نحو الهبوط (شكل رقم 4).

---

(1) سنة بداية العمل بالسجل المدني وتطبيق نظام كتيب العائلة طبقاً للقانون، أما قبل تلك السنة فلم يكن منظماً لعدم تطبيق القانون الذي ينظم ذلك ويلزم المواطنين التسجيل.

شكل (4)

غدامس : معدّلات المواليد والوفيات ، ومقدار الزّيادة الطبيعيّة (69 - 1989)

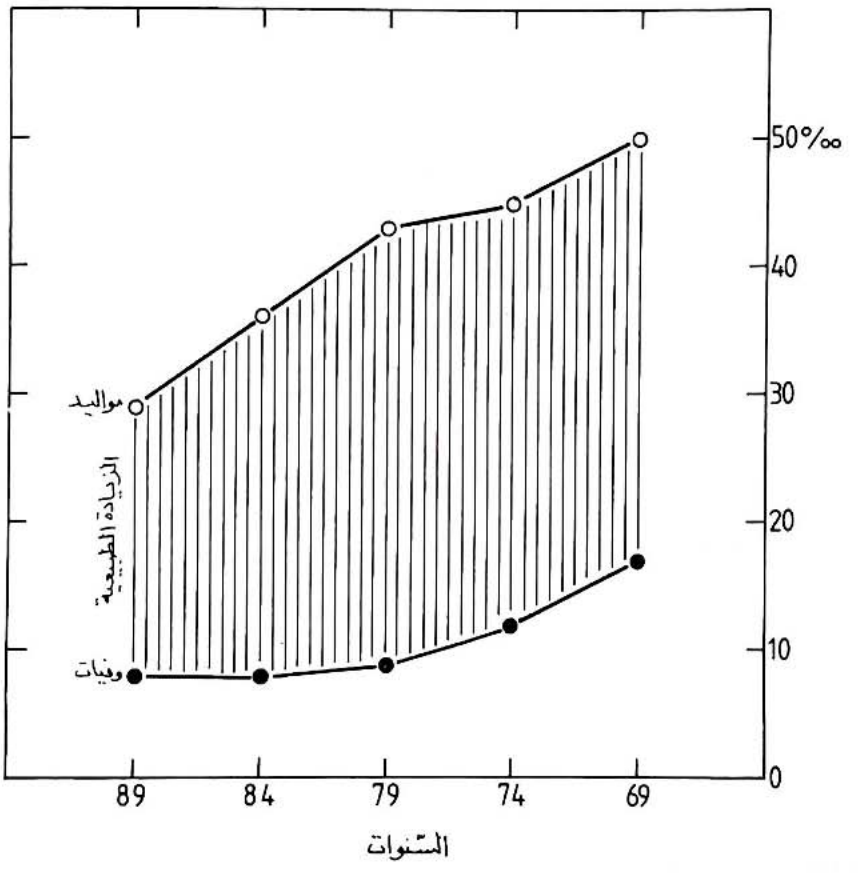

شكل (4) غدامس: معدلاّت المواليد والوفيات؛
ومقدار الزيادة الطبيعية (69ـ 1989)

إذا ما تتبعنا اتجاه معدلات المواليد في غدامس سنة بسنة ـ خلال الفترة الزمنية الواقعة بين سنة 1969 وسنة 1989، نلاحظ تذبذباً في هذا الاتجاه بين الهبوط السريع والهبوط البطيء وأحياناً بين الهبوط والارتفاع. وقد رأينا ألا نولي أهمية كبيرة لظاهرة التذبذب في هذه المعدلات بين سنة والسنة التي تليها، بعد أن تأكد لنا أن السبب الرئيسي لذلك إنما يرجع إلى عدم الدقة في التسجيل خاصة عند تثبيت بلاغات الولادات في السجل العام وكذلك عند نقل البيانات من السجل العام إلى استمارات الإحصاء والتقارير بسبب القصور الذي يعتري الجهاز الإداري للسجل المدني من حين لآخر.

بالرغم من هذه التذبذبات البسيطة التي يمكن تجاوزها؛ فإن الإحصائيات تظهر بشكل واضح اتجاه معدلات المواليد في غدامس نحو الانخفاض المستمر، ففي سنة 1974م. بلغ المعدل العام للولادات 45 في الألف ثم واصل هبوطه تدريجياً ليصل في سنة 1979م. إلى 43 في الألف، ثم تأتي السنوات العشر الأخيرة لتشهد انخفاضاً أكثر وضوحاً في معدل المواليد، فقد بلغ هذا المعدل 36% في سنة 1984م. ثم زاد انخفاضه إلى 29 في الألف، فقط سنة 1989م.

إن تتبعنا لإحصائات المواليد ومعدلهم السنوي طوال هذه الفترة في غدامس يمكننا من إثبات حقيقتين، الأولى: إن المعدلات العامة للمواليد في هذه المدينة قد بدأت منذ حوالي عشرين سنة تتجه نحو الانخفاض باستمرار، والثانية: أن هذا الانخفاض كان انخفاضاً تدريجياً خلال السنوات العشر الأولى، ثم أصبح خلال السنوات العشر الأخيرة يزداد سرعة ووضوحاً.

هذا عن الجانب الإيجابي للزيادة الطبيعية المتمثل في المواليد، أما الجانب السلبي المتمثل في الوفيات فإننا سنتناوله بالدراسة خلال نفس المدة (1969 ـ 1989). حيث يظهر لنا شكل رقم 4 أن المعدلات العامة للوفيات في مدينة غدامس تتخذ اتجاهاً مشابهاً لاتجاه معدلات المواليد بها، حيث تبدأ مرتفعة ثم تتجه إلى الانخفاض، فقد بلغ المعدل العام للوفيات سنة 19م. 17 في الألف، ثم انخفض بسرعة كبيرة ليصل إلى 12 في الألف، سنة 1984م. وواصل هبوطه

السريع حيث بلغ 9 في الألف في سنة 1979. بعد ذلك استمر المعدل في اتجاهه نحو الانخفاض، ولكن بخطوات أبطأ بكثير مما كانت عليه خلال السنوات العشر الماضية، فقد بلغ في سنة 1984م. 8 في الألف، ويبدو أن المعدل العام للوفيات قد استقر عند هذا المستوى حيث بلغ في سنة 1989م. 8 في الألف أيضاً.

هذا الاتجاه في تطور المعدل العام للوفيات نحو الانخفاض يترجم تطور الأوضاع المعيشية والصحية لسكان المدينة، فإن التحسن في الأوضاع المعيشية العامة وارتفاع مستوى المعيشة وخاصة تطور الخدمات الصحية التي تحققت في المدينة خلال فترة وجيزة، انعكس تأثيرها الإيجابي على سكان المدينة وظهر ذلك واضحاً في الانخفاض السريع في معدل الوفيات بينهم خلال السنوات العشر الأولى. ثم بدأت هذه الأوضاع المعيشية والصحية تستقر في هذا المستوى الذي وصلت إليه وانعكس ذلك أيضاً على معدل الوفيات فظهر لنا بصورة مستقرة خلال السنوات العشر الأخيرة.

ولعل معدلات وفيات الأطفال الرضع تعتبر مقياساً أكثر دقة يعكس التأثير الإيجابي للتطور المعيشي والصحي الذي شهدته المدينة منذ أواخر الستينات وحتى أواخر الثمانينات. فقد كانت وفيات الأطفال مرتفعة في بداية هذه الفترة الزمنية حيث بلغت حوالي 200 في الألف، ثم أخذت في الانخفاض لتصل حتى أواخر تلك الفترة (1989) إلى حوالي 32 في الألف فقط، ومن المتوقع أن يشهد معدل وفيات الأطفال الرضع انخفاضاً أكثر خلال السنوات القادمة.

إن حركتي المواليد والوفيات في الكتلة السكانية هما المسؤولتان عن حفظ التوازن في حركة النمو الطبيعي لتلك الكتلة، فهي كما هو معروف ـ تتزايد طبيعياً عن طريق الولادة وتتناقص طبيعياً عن طريق الوفيات.

والاتجاه العام الذي تتبعناه في تطور ظاهرتي المواليد والوفيات في مدينة غدامس يمكنه أن يرسم لنا خط اتجاه الزيادة الطبيعية وحجمها في تلك المدينة (شكل رقم 4). فمنذ أكثر من عشرين سنة اتصف معدل المواليد بالارتفاع ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون مقدار الزيادة الطبيعية للسكان مرتفعاً في ذلك

الوقت، لأن ذلك المعدل المرتفع للمواليد كان يقابله في حركة التوازن معدل مرتفع أيضاً للوفيات الشيء الذي حال دون حدوث زيادة طبيعية هامة.

غير أنه من طبيعة حركة الوفيات أن تستجيب لتأثير التطور المادي الإيجابي في مستوى المعيشة والخدمات الصحية بصورة أسرع بكثير من استجابة حركة المواليد التي تتطلب في العادة مدة زمنية أطول بكثير. لذلك رأينا أن سرعة انخفاض المعدل العام للوفيات في غدامس كانت أكثر من سرعة انخفاض المعدل العام للمواليد وهذا أمر طبيعي.

وهكذا يتضح لنا أن مستوى الزيادة الطبيعية طوال تلك الفترة كان يتصف بالارتفاع نسبياً، وقد أسهمت الزيادة الطبيعية مساهمة فعالة في رفع المعدل العام لنمو سكان المدينة، ولكن ما شاهدناه من انخفاض واضح في مستوى معدلات المواليد خلال السنوات الأخيرة، سيكون له مفعوله في خفض نسبة الزيادة الطبيعية، وإذا ما قدر لهذا الاتجاه أن يستمر، فإننا نتوقع انخفاضاً في معدل الزيادة الطبيعية واستقراراً في معدلات النمو السكاني لمدينة غدامس خلال السنوات القادمة.

التركيب العمري والنوعي لسكان غدامس:

نتائج دراسة التركيب العمري للسكان في مدينة غدامس ـ كأي مدينة أخرى من مدن العالم الثالث ـ يجب أن نأخذها بشيء من الحذر، نظراً لغياب التسجيل الدقيق من جهة ولعدم معرفة الناس لأعمارهم بالدقة المطلوبة من جهة أخرى. وسنعتمد في هذه الدراسة على أرقام التعداد العام للسكان لسنة 1973م. وعلى أرقام سنة 1985م. المتوفرة لدينا[1].

إن هرم الأعمار لمدينة غدامس سنة 1973م. (شكل رقم 5) يظهر بوضوح ارتفاع نسبة صغار السن، كنتيجة لاستمرار ارتفاع معدل المواليد وبداية انخفاض

(1) تمكن الأستاذ محمد مرسال علي من الحصول على هذه الأرقام عن طريق تجميعها من «ورقة العائلة» بالسجل المدني لمدينة غدامس سنة 1985م. وذلك أثناء قيامه بدراسته الحقلية لنيل شهادة الماجستير.

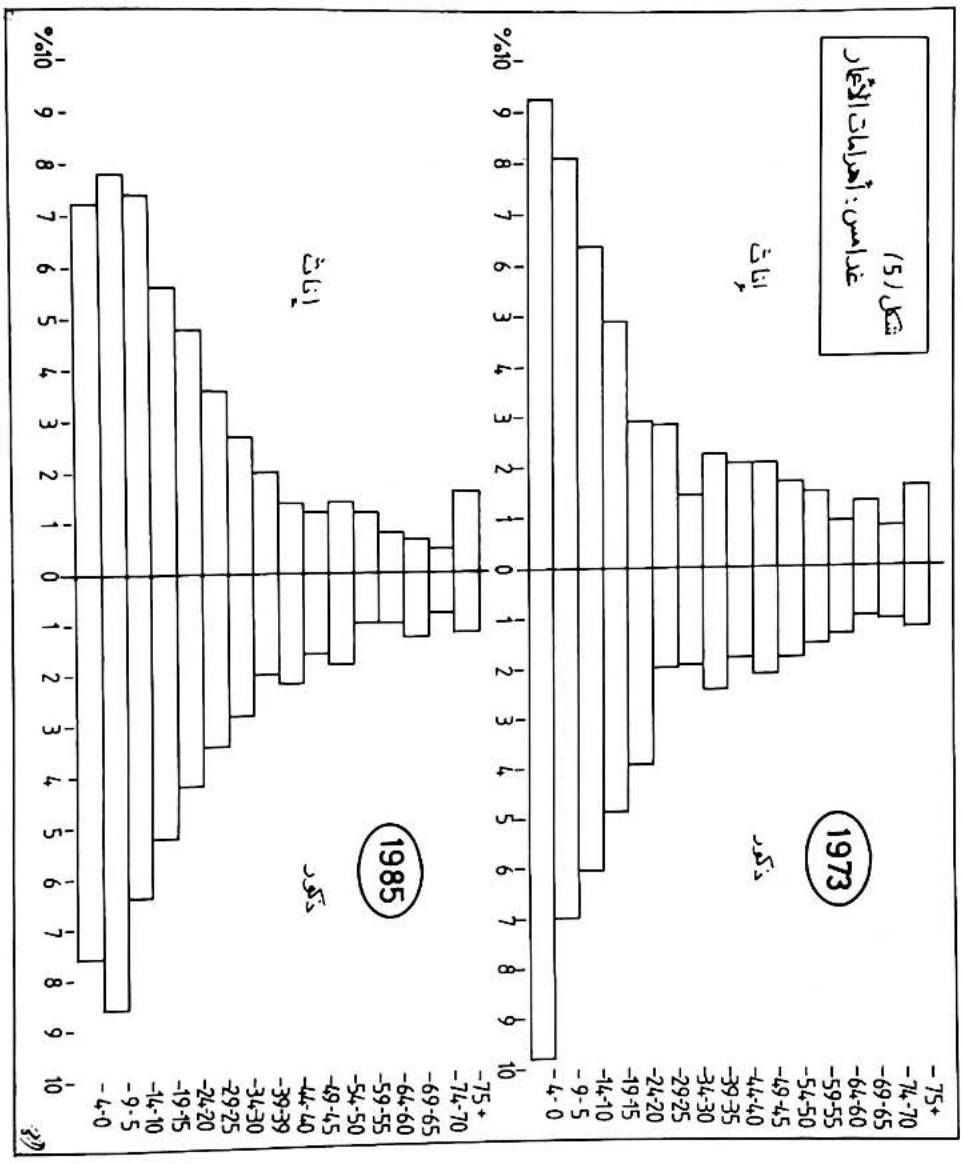

شكل (5) غدامس: أهرامات الأعمار

معدل وفيات الأطفال الرضع. يلي هذا الاتساع في قاعدة الهرم انكماش سريع في فئات وسط الهرم وفئات أعلى الهرم بصورة أوضح، وهي الفئات التي تمثل متوسطي الأعمار وكبار السن من سكان المدينة، وذلك نتيجة لما كانت تمتاز به معدلات الوفيات من ارتفاع ملحوظ خلال الستينات وخلال الفترة الزمنية السابقة لها.

كما تظهر على جوانب الهرم بعض الفجوات التي تعني تذبذباً في حجم فئات السن في وسط الهرم وأعلاه بالنسبة للحجم الإجمالي لعدد السكان، وذلك نتيجة لتأثير الأحداث التاريخية التي مرت بها المدينة والتي أثرت تأثيراً سلبياً على فئات السكان التي عاصرت تلك الأحداث، مثل الحرب الليبية الإيطالية، وبعض الإجراءات التعسفية التي اتخذتها سلطات الاستعمار الإيطالي في المنطقة، وكذلك أحداث الحرب العالمية الثانية واحتلال القوات الفرنسية لهذه المدينة.

كل تلك السلسلة الطويلة من الاضطرابات، أدت إلى حدوث بعض الوفيات بين سكان المدينة كما أدت إلى تشرد بعض عائلاتها وهجرتها إلى مناطق طرابلس وتونس وغيرها. غير أننا لا نجد تفاوتاً يذكر في اختلاف نسبة فئات الذكور إلى فئات الإناث خلال تلك الفترة مما يدل على أن التأثير السلبي لتلك الأحداث كان متساوياً تقريباً بالنسبة للنوعين معاً.

أما هرم الأعمار لسكان المدينة في سنة 1985م. (شكل رقم 5) فإنه لا يظهر لنا إلا بعض التغيرات الطفيفة، فالصورة الديموجرافية التي يظهرها ذلك الهرم، تظهر لنا استمرار ارتفاع نسبة صغار السن، فهي صورة سكانية تنتمي في مجموعها إلى نمط سكان العالم الثالث المتميز بارتفاع نسبة صغار السن وانخفاض الشيوخ.

غير أننا نلاحظ ملامح بداية التغيير في هذه الصورة وذلك مع بداية اختفاء الانكماش السريع في جوانب الهرم خاصة في أول فئات وسط الهرم. مما يؤكد اتجاه معدلات الوفيات نحو الانخفاض خلال السنوات الأخيرة، وبداية ارتفاع «متوسط العمر».

ملاحظة أخرى تبدو لنا واضحة في هرم الأعمار لسنة 1985 وبالتحديد في فئات الأعمار أقل من 40 سنة، وهي الانخفاض في نسبة النوع أي زيادة عدد الإناث في هذه الفئة من العمر، الشيء الذي يدل على ارتفاع تيار هجرة الزوج في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية واستمرارها حتى بداية الثمانينات من هذا القرن.

المقارنة بين هرم الأعمار لسنة 1973 وبين هرم الأعمار لسنة 1985 لسكان مدينة غدامس، توضح لنا التطور الذي حدث في التركيب العمري لسكان تلك المدينة، ففئة صغار السن ـ أقل من 15 سنة ـ على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة بالنسبة لمجمل عدد السكان إلا أنها سجلت انخفاضاً له مفعوله في التركيب الديموجرافي للمدينة، فقد بلغت في سنة 1973 46.5% من مجموع السكان بينما بلغت في سنة 1985 44.6% من مجموع سكان المدينة، وهذا دليل على اتجاه معدلات المواليد نحو الانخفاض كما لاحظنا سابقاً.

ونفس هذا الاتجاه نحو الانخفاض ـ ولكن بصورة أقل ـ سجلته فئة كبار السن ـ أكثر من 65 سنة ـ فقد بلغت في سنة 1973 7% من مجموع سكان المدينة ثم انخفضت قليلاً في سنة 1985 لتصل إلى 6.1% من مجموع السكان، وهذا دليل على الانخفاض الذي سجلته معدلات الوفيات في المدينة خلال السنوات الأخيرة لم يكن متساوياً في كل الفئات، حيث يبدو أن انخفاض نسبة الوفيات كان أوضح في الفئات المتوسطة من العمر (15 ـ 65 سنة) بينما لا يزال معدل الوفيات في فئة كبار السن ـ أكثر من 65 سنة ـ وفئة صغار السن ـ أقل من 15 سنة ـ يتصف بالارتفاع، أو على الأقل كان انخفاضاً في هاتين الفئتين أقل بكثير من انخفاضه في فئة متوسط الأعمار.

وهناك جانب إيجابي في هذا التغير الذي طرأ على التركيب العمري لسكان المدينة وهو ذلك الارتفاع الملحوظ في نسبة متوسطي الأعمار ـ 15 ـ 65 سنة ـ والتي كانت تمثل 46.5% من مجموع سكان المدينة في سنة 1973 فأصبحت تمثل 49.3% من مجموع السكان في سنة 1985، الشيء الذي يبشر بتنامي السكان وبداية انخفاض معدل الإعالة.

من المعلوم أن هذه النسبة لا تعطي الصورة الحقيقية الدقيقة لحجم القوى العاملة، فهي تعني فقط التحديد الديموجرافي لفئة السكان في سن العمل أو السكان النشطين اقتصادياً. أما مجموع السكان العاملين فعلاً فيمثلون مجموعة محددة من هذه الفئة. ولكن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل يكون في أغلب الأحيان مؤشراً على زيادة حجم قوة العمل الفعلية في المجتمع، خاصة إذا ما رافق ذلك تطور المرأة ومشاركتها في سوق العمل والإنتاج كما نرى الآن في مجتمع مدينة غدامس.

ومن المفيد هنا أن نتتبع تطور نسبة النوع في المدينة وذلك حسب الجدول الآتي:

النسبة النوعة العامة لسكان مدينة غدامس[1]

السنوات	السكان الوطنيون فقط	السكان الوطنيون والأجانب
1954	% 99	%103.0
1964	% 97.5	%102.4
1973	% 94	%104.3
1984	% 98	%104.0
1989	% 98.8	%102.7

(1) مصادر الجدول:

(أ) التعداد العام للسكان للسنوات 54 ـ 64 ـ 73 ـ 84.

(ب) السجل المدني للفرع البلدي غدامس بالنسبة لأرقام سنة 1989.

الجدول رقم (1):

من هذا الجدول يتضح لنا أن النسبة النوعية العامة بين السكان الوطنيين كانت دائماً أقل من 100% أي أن مجمل عدد الإناث كان دائماً أكثر من مجمل عدد الذكور.

وتتبعنا لتطور نسبة عدد الذكـور إلى عدد الإناث منذ سنة 1954 وحتى الآن، يؤكد لنا أن المدينة كانت دائماً تفقد أعداداً من الذكور أكثر من فقدانها لأعداد من الإناث، وتكون هذه الظاهرة في العادة نتيجة لسببين، أولهما: ارتفاع نسبة الوفيـات بين الذكور أكثر من ارتفاعها بين الإناث وهذه ظاهرة طبيعية نشاهدها في أغلب المجتمعات البشرية، غير أن هذا الانخفاض الواضح في النسبة النوعية لمدينة غدامس وتذبذبها من فترة زمنية إلى أخرى، يجعلنا نؤكد على أهمية السبب الثاني من حيث فعاليته وتأثيره، وهذا السبب هو هجرة النزوح التي تؤثر غالباً في الذكور أكثر من تأثيرها في الإناث. إن التأثير يبدو واضحاً في تطور هذه النسبة بغدامس حيث نجدها في سنة 1954 تبلغ 99% أي أن الفارق بين عدد الإناث وعدد الذكور فارق بسيط لا يوحي بتيار هجرة قوي في ذلك الوقت. غير أن اتجاه النسبة النوعية نحو الانخفاض يزداد وضوحاً فيما بعد، فقد بلغت 97.5% خلال سنة 1964 ثم ازداد مقدار انخفاضها لتصل إلى 94% فقط خلال سنة 1973.

إن التوقيت الذي ازداد فيه انخفاض هذه النسبة يقع خلال الفترة الزمنية التي أعقبت اكتشاف النفط في البلاد وبداية استخدام عائداته في مختلف مشاريع التنمية التي أخذت تظهر في مناطق الساحل وخاصة في المدن الكبيرة الشيء الذي اجتذب أعداداً أكثر من سكان غدامس خاصة من فئات السكان القادرة على العمل فانتقلت إلى تلك المدن، ومن الطبيعي أن تمس هذه الحركة الذكور أكثر من الإناث.

بعد تلك الفترة أخذنا نشاهد بداية ارتفاع في النسبة النوعية لسكان المدينة حيث ارتفعت إلى 98% في سنة 1984 ثم إلى 98.8% في سنة 1989. وهذا يعني أن حركة الانتعاش التي شهدتها المدينة وخاصة بعد بناء المدينة الجديدة بدأت تحد

من تيار هجرة النزوح بل وبدأت تعمل على عودة بعض المهاجرين القدامى من سكان المدينة.

هذا عن نسبة النوع بين السكان الوطنيين، أما إذا استخلصنا نسبة النوع للسكان الوطنيين والأجانب معاً فإننا نلاحظ تغيراً واضحاً في مستوى هذه النسبة وفي تطورها. وأول ما يلفت الانتباه في هذا التغير هو أن أرقام النسبة النوعية للوطنيين في مدينة غدامس يرتفع مستواها في جميع السنوات إلى أكثر من 100%، فالجدول السابق يوضح أن هذه النسبة كانت حوالي 103% خلال سنة 1954 ثم انخفضت انخفاضاً بسيطاً لتصبح 102.4% في سنة 1964، ومن المحتمل أن يكون سبب هذا الانخفاض البسيط هو مغادرة بعض الموظفين الأجانب للمدينة مع انسحاب السلطة الفرنسية المتمثلة في الحامية العسكرية الفرنسية التي كانت تحتل المدينة منذ الحرب العالمية الثانية.

أما ابتداءً من سنة 1964 وحتى الآن فإن النسبة النوعية في المدينة أخذت تتطور تدريجياً في خط يمكن اعتباره موازياً لخط تطور حجم العمل المتاح، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من السكان غير الليبيين مكونة من الذكور، كما يدل على أن الغالبية العظمى أيضاً من السكان غير الليبيين إنما تتمثل في العمالة الوافدة التي تطلبتها تلك الفترة من الانتعاش وخاصة حركة التطور العمراني التي صاحبت بناء المدينة الجديدة، والتي استمرت لعدة سنوات، حيث نجد أن هذه النسبة ترتفع إلى 104.3% سنة 1973 ثم إلى 104% سنة 1984، وهي الفترة التي كانت فيها مشاريع العمران على أشدها في المدينة.

ثم بدأنا نلاحظ تراجع هذه النسبة بعد سنة 1984 أي بعد الانتهاء من بناء المدينة الجديدة واقتصار الفرص المتاحة في سوق العمل على المجالات العادية المعروفة من الخدمات والمرافق المختلفة والتي ما زالت تستوعب أعداداً من غير الليبيين ولكن بصورة أقل مما كانت عليه خلال السنوات العشر السابقة، ولهذا بلغت هذه النسبة خلال سنة 1989 102.7%.

إن مقارنة تطور النسبة النوعية للسكان الوطنيين فقط مع تطور النسبة النوعية

لمجمل السكان الوطنيين وغير الوطنيين، تظهر لنا بوضوح اتجاه النسبة الأولى نحو الارتفاع واتجاه النسبة الثانية نحو الانخفاض منذ أواخر السبعينات من هذا القرن، الشيء الذي يوحي ببداية فترة استقرار اقتصادي وتوازن ديموجرافي في المدينة، مما أدى إلى تناقص القوى العاملة الأجنبية تدريجياً، وبداية احتفاظ المدينة بفئة هامة من سكانها كانت فيما مضى تغادر المدينة في شكل هجرة نزوح.

حركـة الهجـرة:

أثر الموقع الجغرافي لمدينة غدامس تأثيراً فعالاً في حركة سكانها، فهي تقع في منطقة وسط على طريق تجارة القوافل القديمة، فقد كانت مركزاً هاماً لخطوط مواصلات تلك التجارة حيث كانت السلع الواردة من دواخل قارة إفريقيا توزع - عن طريق مركز غدامس - إلى موانىء وأسواق المدن الساحلية في ليبيا وتونس، كما أن السلع الواردة من هذه المدن توزع على أسواق دواخل القارة انطلاقاً من مركز غدامس أيضاً. وفي الوقت الحالي نجد هذه المدينة تتاخم الحدود التونسية والجزائرية حيث أصبحت الآن محطة مهمة على الطريق الصحراوي المعبد الذي يربط بين ليبيا وكل من تونس والجزائر.

هذه الحركة في التجارة والمواصلات أعطت سكان مدينة غدامس طابعاً حيوياً في التنقل امتازوا به عن غيرهم من سكان الواحات الأخرى، فصلاتهم العائلية ومصالحهم الاقتصادية نجدها حتى يومنا هذا تربطهم بكثير من المناطق خارج ليبيا خاصة في تونس كما تربطهم ببعض المدن الليبية الأخرى في الشمال وفي الجنوب، فتعداد سنة 1973 يوضح لنا أن 9.7% من سكان مدينة غدامس ولدوا في مناطق خارج نطاق الفرع البلدي الذي تقع فيه المدينة، وذلك يشير إلى أن عائلاتهم كانت تقيم خارج المنطقة ثم عادت إلى المدينة قبل ذلك التاريخ.

وهناك عامل آخر مهم في دفع حركة تنقل سكان غدامس وهو نوع المهنة السائدة بينهم، فغالبيتهم عاشت لأحقاب طويلة على مهنة التجارة وما صاحبها من انفتاح على مجتمعات ومناطق أخرى خاصة تلك التي تنشط فيها حركة التجارة مثل

موانىء طرابلس وبنغازي وبعض موانىء الساحل التونسي، وقد انتقلت أعداد من سكان غدامس إلى هذه المدن يجتذبهم رواج التجارة بها بعد أن أصيبت مدينة غدامس بكساد التجارة عقب انقطاع حركة القوافل عبر الصحراء الكبرى. وقد ازدادت حركة النزوح من غدامس إلى مدينتي طرابلس وبنغازي بصفة خاصة بعد اكتشاف النفط وما أعقبه من حركة انتعاش اقتصادي بدأ ظهورها منذ أوائل الستينات في المدينتين المذكورتين.

وعلى الرغم من أن الأرقام المستقاة من السجل المدني لغدامس لا تمثل الحجم الحقيقي لحركة الهجرة من وإلى المدينة[1] إلا أنها تظهر معالم صورة هذه الحركة بشيء من الوضوح. فبتتبعنا لأعداد المهاجرين الذين غادروا المدينة ابتداءً من سنة 1960 وحتى أواخر سنة 1985، وانتقلوا إلى مناطق أخرى داخل ليبيا، نجد أن عددهم يبلغ حوالي 1100 شخص وأن 698 منهم انتقلوا إلى مدينة طرابلس، أي أن مدينة طرابلس وحدها استقطبت خلال تلك الفترة حوالي 63.5% من مجموع المهاجرين الذين غادروا مدينة غدامس، وأن حوالي 9% انتقلوا إلى مناطق الجنوب في كل من وادي الشاطىء وأوباري وغات وسبها، وحوالي 8% منهم استقروا في مدينة بنغازي، بينما توزع الباقي في المناطق الواقعة داخل حدود الفرع البلدي مثل درج وسيناون وغيرها من المناطق القريبة من المدينة.

وقد اتضح من تلك الإحصائيات أن 75% من المنتقلين إلى مناطق الشمال في طرابلس وبنغازي هم من سكان محلتي وليد ووزيت ولم يكن نصيب سكان محلة إفغاس ـ وهم من قبائل التوارق ـ إلا حوالي 25% فقط، بينما نرى عكس ذلك في تركيب تيار الهجرة المتجه إلى الجنوب حيث يشكل سكان محلة أفغاس أكثر من 80% من مجموع المنتقلين إلى مناطق أوباري والشاطىء وسبها وغات.

---

(1) إحصائيات المكتتبين والمنتقلون بالسجل المدني، تمثل السكان الذين قاموا بإتمام إجراءات القيد في اكتتابهم أو انتقالهم، غير أن هناك أعداداً من السكان الذين يغادرون المدينة أو يفدون للاستقرار فيها دون أن يتموا إجراءات القيد اللازمة في السجل المدني ولهذا لم تشملهم الإحصائيات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة.

وأعتقد بأن تيار الهجرة نحو الجنوب لم يبرز بوضوح إلا في فترة متأخرة يبدأ مع أوائل السبعينيات، أي مع بداية حركة الانتعاش الاقتصادي في مناطق فزان خاصة في مجال الزراعة وظهور المشروعات الزراعية الاستيطانية التي استقطبت مجموعة من السكان الطوارق من غدامس للاستفادة من تلك الفرص المتاحة نظراً لارتباطها العائلي مع بعض سكان تلك المناطق في فزان.

فيما يختص بالهجرة الخارجية أي حركة الانتقال عبر الحدود السياسية للبلاد، فإن تيارات الهجرة تقتصر على تونس والجزائر فقط، نظراً لقرب موقع مدينة غدامس منها. وإحصائيات السجل المدني خلال نفس الفترة السابقة تشير إلى أن عدد المنتقلين خارج الحدود كان عدداً ضئيلاً إذا ما قارناه بحجم الانتقال داخل الحدود، فهو لا يزيد عن 165 شخصاً انتقلوا إلى تونس و 85 شخصاً انتقلوا إلى الجزائر. وتتكون الغالبية العظمى من المنتقلين إلى تونس من سكان محلتي وليد ووزيت حيث لا يشكل سكان محلة أفغاس منهم إلا حوالي 7% فقط. بينما نرى أن كل المنتقلين إلى الجزائر كانوا من التوارق والجرامنة والشعانبة وجلهم من سكان محلة أفغاس، وذلك لأن هذه العشائر في الأصل كانت من البدو الرحل الذين يعيشون على جانبي الحدود الليبية الجزائرية.

هذا عن تيارات هجرة النزوح، أما تيارات الهجرة الوافدة إلى المدينة، سواءً كانت من داخل البلاد أو من خارجها فإننا نراها تتخذ نفس النمط وتتبع نفس الخطوط التي اتخذتها تيارات هجرة النزوح ولكن في اتجاه معاكس، أي أن نهايات خطوط الانتقال التي استقرت فيها هجرة النزوح هي نفسها بدايات خطوط الهجرة الوافدة إلى غدامس، فالهجرة الخارجية التي تفد إلى غدامس تبدأ من تونس والجزائر، والهجرة الداخلية تبدأ من طرابلس وبنغازي في الشمال، ومن أوباري والشاطىء وسبها وغات في الجنوب، زيادة على تيارات الهجرة الغربية التي تبدأ من المواقع القريبة من المدينة وتقع داخل حدود الفرع البلدي.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن جل الهجرة الوافدة إلى غدامس هي في الواقع هجرة عكسية أو هجرة عودة، أي أن مجموعة كبيرة من المهاجرين الذين

سبق لهم مغادرة المدينة يعودون إليها بعد مضي فترة من الاستقرار في المناطق التي هاجروا إليها في وقت سابق.

وما يجعلنا نؤكد أن الهجرة الوافدة إلى المدينة هي في معظمها هجرة عكسية، أن المواقع التي اكتسبت أهمية واضحة في استقبال تيارات الهجرة المغادرة، هي نفس المواقع التي تتسم بأهمية واضحة في إرسال تيارات الهجرة الوافدة. حيث نجد أن 68% من مجموع المهاجرين القادمين إلى غدامس قدموا من طرابلس و 9% من بنغازي و 15% من مناطق الجنوب و 8% من مناطق أخرى خاصة من المناطق القريبة. كما تظهر الإحصائيات أيضاً أن غالبية القادمين من المناطق الشمالية استقروا في محلتي وزيت ووليد، بينما استقرت غالبية الوافدين من الجنوب في محلة إفغاس، الشيء الذي يظهر بوضوح تأثير الارتباطات العائلية والعشائرية في اتجاهات هذه الحركة.

ومما يؤكد ذلك أيضاً أن مشاركة الإناث في حركة الهجرة من وإلى غدامس تفوق مشاركة الذكور، فقد بلغت نسبة الإناث 58.8% من مجموع المهاجرين الذين غادروا المدينة وبلغت 50% من مجموع المهاجرين الذين وفدوا إليها خلال تلك الفترة، الشيء الذي يدل على أن حركة الهجرة من وإلى غدامس كانت في مجموعها حركة انتقال عائلي حيث ينتقل رب الأسرة مع بقية أفراد أسرته في غالب الأحيان.

أما التفوق الواضح في نسبة الإناث على نسبة الذكور في تيار هجرة النزوح فمرجعه إلى استمرار تمسك أهل غدامس بعادة زواج الأقارب، فالشباب الذين غادروا المدينة للعمل والاستقرار في مناطق أخرى نادراً ما يتزوجون بنساء من المناطق التي هاجروا إليها، بل يفضلون التمسك بتقليدهم القديم فيتزوجون بنساء من مدينتهم الأصلية وغالباً من أقاربهم، ثم يعودون معهن إلى مناطق استقرارهم خارج غدامس.

وإذا ما نظرنا إلى «صافي الهجرة» نجد أن نتيجته إيجابية لصالح المدينة، أي أن عدد الأشخاص الذين وفدوا إلى المدينة واستقروا فيها من سنة 1960 وحتى

سنة 1985، يفوق عدد الأشخاص الذين غادروا المدينة في نفس الفترة ليستقروا في مناطق أخرى وذلك بفارق يبلغ 255 شخصاً غير أننا إذا ما نظرنا إلى حساب صافي الهجرة في كل سنة على حدة، نجد أن نتيجة صافي الهجرة كانت سلبية خلال غالبية السنوات الأولى من تلك الفترة بينما كانت إيجابية خلال معظم السنوات الأخيرة من نفس الفترة خاصة بعد سنة 1970. وقد اكتسب تيار الهجرة الوافدة أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة بحيث تمكن من تعديل ميزان صافي الهجرة لصالح المدينة في النهاية، وبذلك لعبت الهجرة دوراً إيجابياً في حركة النمو السكاني بمدينة غدامس بالقدر الذي سبق ذكره في هذه الدراسة.

الخاتمة:

إن التاريخ الطويل الحافل بالأحداث الذي عاشته مدينة غدامس لم يترك بصماته على معمارها القديم فقط، بل ظهرت آثار تلك البصمات أيضاً على ملامح مجتمع المدينة وعلى تركيب سكانها وتوزيعهم. فهم يشكلون كتلة سكانية عريقة عاشت حقباً من الازدهار والنمو أعقبتها حقب أخرى من التدهور والتخلف. أما اليوم فهي تبدو لنا وقد بدأت الحيوية تدب في أصولها من جديد، وأخذت تخطو خطوات واسعة نحو مستقبل أكثر إشراقاً في إطار التطور والحداثة، لتتبوأ مكاناً لائقاً بها بين المدن العصرية النشطة.

فسكانها اليوم يتكونون من الشباب وصغار السن، ومعدل الوفيات بينهم يتجه نحو الانخفاض بشكل سريع وملحوظ، بينما يتبعه نحو الانخفاض أيضاً معدل المواليد بخطوات قد تبدو بطيئة ولكنها ثابتة وأكيدة، الشيء الذي ستكون نتيجته اعتدالاً في معدلات النمو مع ارتفاع في متوسط الأعمار، كما أن بداية الارتفاع الذي شاهدناه في مستوى النسبة النوعية وفي مستوى معدلات الهجرة الوافدة سيكون سبباً في خلق توازن ديموجرافي في تكوين هذه الكتلة السكانية وعاملاً هاماً من عوامل استقرارها ديموجرافياً.

إن هذا الاتجاه الإيجابي العام في تطور حيوية سكان المدينة يمكن أن

نشاهده بوضوح في حركة الاتزان بين حجم سكانها وبن حجم سكان الفرع البلدي الذي يشكل الإطار الجغرافي الذي يحوي هذه المدينة ويضم إلى جانبها تجمعات سكانية أخرى مثل درج وسيناون وغيرها من الواحات الصغيرة، التي بدأت حركة التطور والعمران تصل إليها أخيراً.

إن تعداد سنة 1954 يظهر أهمية حجم سكان مدينة غدامس بالنسبة لسكان الفرع البلدي ككل حيث بلغت نسبتهم في ذلك الوقت 56.5% من مجمل سكان الفرع، ثم أخذت هذه النسبة تتناقص تدريجياً لتصل في سنة 1964 إلى 54% لأن المدينة كانت حتى ذلك التاريخ تفقد جزءاً من سكانها عن طريق الهجرة، كما كانت معدلات الوفيات فيها تتصف بالارتفاع، وقد رأينا نتيجة ذلك واضحة في الانخفاض النسبي في معدل نمو سكانها.

يأتي تعداد سنة 1973 ليظهر لنا أن المدينة قد بدأت فعلاً في دخول طور جديد من حيويتها السكانية، حيث وصلت نسبة سكانها 54.5% من مجمل سكان الفرع، وقد رأينا أن المدينة كانت خلال تلك الفترة تجتاز مرحلة من التطور العمراني السريع الذي كان السبب الرئيسي في احتفاظها بأهمية حجمها السكاني (شكل رقم 6).

أما خلال الفترة اللاحقة فقد بدأنا نشاهد انخفاضاً تدريجياً في حجم سكان المدينة بالنسبة لسكان الفرع البلدي، فانخفض في سنة 1984 إلى 52% ثم استمر في الهبوط ليصل في سنة 1989 إلى 51%، إن هذا الانخفاض في حجم سكان المدينة بالنسبة لبقية سكان الفرع البلدي لا يعني في الواقع تناقصاً في عدد سكانها، فقد ثبت لنا من هذه الدراسة أن معدل النمو العام لسكان المدينة ما زال يتصف بالارتفاع بالرغم من اتجاهه نحو الاعتدال مؤخراً، والواقع أن هذا الانخفاض الذي شاهدناه في نسبة حجم سكان المدينة هو في الواقع ناتج عن الارتفاع السريع في معدلات نمو السكان الذي بدأ يظهر أخيراً في بقية واحات المنطقة، وخير مثال على ذلك ما حدث في بلدة درج وبلدة سيناون من تطور، فقد كان معدل النمو السنوي للسكان بهما أقل من 1.5% خلا المدة الواقعة بين سنة 54 وسنة 1964

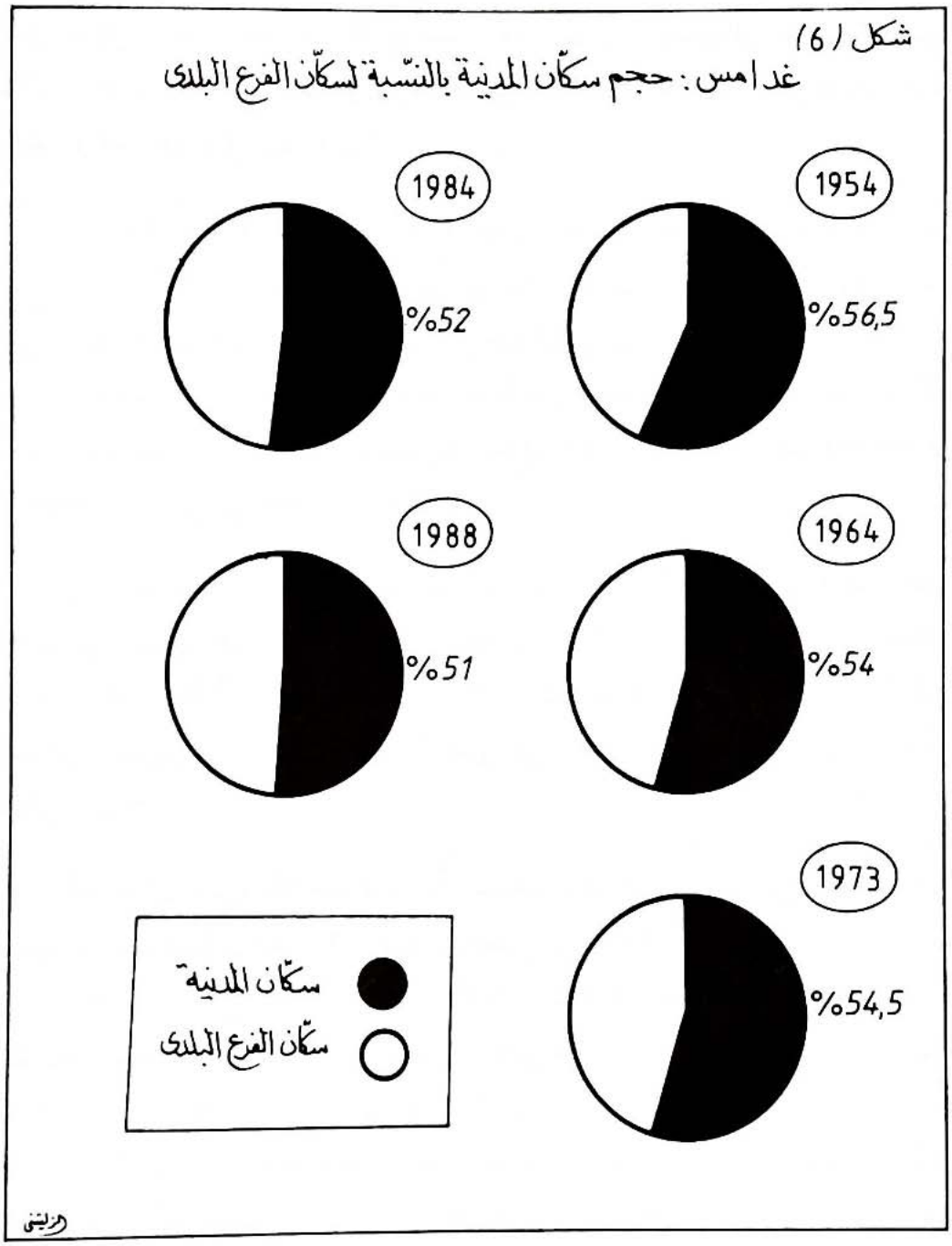

شكل (6) غدامس: حجم سكان المدينة بالنسبة لسكان الفرع البلدي

وقد أثبتت الإحصائيات أن هذا المعدل حقق قفزة سريعة وهامة فوصل خلال المدة الواقعة بين سنة 73 وسنة 1984 إلى 4.8% في بلدة سيناون وإلى 5.8% في بلدة درج، بينما بلغ في مدينة غدامس 4% الشيء الذي يدل على أن حركة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والصحي لم تعد مقتصرة على مدينة غدامس وحدها بل تعدتها خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى بقية التجمعات السكانية في الواحات والقرى الأخرى التي تقع داخل الحدود الإدارية للفرع البلدي.

الفصل الثالث

القاعدة الاقتصادية الحضرية

د. منصور البابور

جامعة قاريونس ـ بنغازي

البنية الاقتصادية:

يعتمد العرض التالي للاقتصاد المكاني لمدينة غدامس على البيانات التي جمعت بطريقة المسح الميداني الشامل وذلك بإجراء مقابلات مع عدد (72) منشأة ومؤسسة عامة وخاصة عاملة بالمدينة خلال الفترة من 14 إلى 20/2/ 1989. وقد استعمل لهذا الغرض ورقة استبيان وضعت أسئلتها بحيث تكفل الحصول على بيانات متنوعة على النحو التالي:

1 ـ بيانات تصف المنشآت والمؤسسات وأماكن العمل الأخرى التي أجري مع مديريها اللقاء من حيث الاسم والعنوان والوظيفة الرئيسية والأعمال الثانوية إذا وجدت.

2 ـ بيانات تتعلق بحصر القوى العاملة في المدينة.

3 ـ مجموعة أسئلة تعتمد عليها عملية تحليل قاعدة المدينة الاقتصادية وتهدف إلى تقدير الأثر الذي يحدثه المستهلكين غير المحليين مثل سكان المناطق التابعة والمسافرين والزائرين المقيمين لفترات مؤقتة على الاقتصاد المحلي.

4 ـ سؤال أخير يساعدنا في قياس القدرة الإنتاجية غير المستغلة في المدينة.

بلغ عدد المنشآت والمؤسسات بمدينة غدامس اثنين وسبعين موزعة على القطاعات الاقتصادية الحضرية كما هو مبين بالجدول رقم (2). والملاحظ من هذا الجدول أن قطاع الخدمات به أكثر من 20% من العدد الكلي للوحدات الاقتصادية العاملة في المدينة. وهذا راجع إلى تعدد وحدات التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية التي تضم وحدها حوالي ربع العدد الكلي. وتأتي المنشآت التابعة للقطاع التجاري في المرتبة الثانية من حيث العدد بنسبة 26%، تليها المكاتب والمؤسسات التابعة لقطاع الإدارة العامة بنسبة 14%، ووحدات تقديم الخدمات الزراعية بنسبة

12,5%، وقطاع النقل والمواصلات بنسبة 10% تقريباً.

وهذا التوزيع للمنشآت العاملة في غدامس لا يختلف كثيراً عن التوزيع الذي سجل سنة 1983 جدول (3). فقد زاد العدد الاجمالي للوحدات بعشرة فقط ولم تتغير كثيراً نسب مساهمة القطاعات الرئيسية مثل الخدمات والإدارة العامة وتجارة الجملة والتجزئة.

بلغ مجموع العاملين في مدينة غدامس 926 شخصاً من بينهم 353 من النساء أي بنسبة 38,1%. والقطاعات التي تكثر فيها العمالة النسائية هي الصحة (58,5%) والتعليم (54,9%) والمالية (39,4%) والإدارة العامة (22,8%). والجدير بالملاحظة أن نسبة العاملات من النساء في مدينة غدامس قد ارتفعت من 24,7% سنة 1983 إلى 38,1% سنة 1989، وهذه النسبة الأخيرة مشابهة لتلك التي سجلت في مدينة مرزق في السنة نفسها[1].

الجدول رقم (4) يبين العمالة التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري. وتظهر بالجدول أهمية قطاع الخدمات من حيث توفير فرص عمل للمواطنين، فقد بلغت نسبة المشتغلين بهذا القطاع حوالي 56,8% من مجموع القوة العاملة في المدينة وأغلبهم (94% منهم) يتبعون التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية.

القطاع الثاني في الأهمية من حيث عدد المشتغلين هو قطاع النقل والمواصلات والمنافع العامة الذي يوظف حوالي 15% من مجموع قوة العمل المحلية. القطاع الثالث في الأهمية من حيث توفير فرص العمل هو الإدارة العامة الذي تصل مساهمته إلى حوالي 11%، ويأتي بعده مباشرة قطاع الخدمات الزراعية بنسبة 6,8%، أما القطاعات الثلاثة الباقية فلا تتعدى مساهمتها مجتمعة 10,6% من مجموع قوة العمل المحلية.

---

(1) منصور محمد البابور، محرر، مرزق: **التحضر والقاعدة الاقتصادية**، الفصل الرابع، «القاعدة الاقتصادية». منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس - بنغازي.

جدول رقم (2)
عدد المنشآت التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري (1989)
(العدد = 72)[1]

القطـــــاع	عـدد المنشآت	النسبـة المئوية
الخدمات الزراعية	9	12,5
النقل والمواصلات والمنافع العامة	7	9,7
تجارة الجملة والتجزئة[2]	19	26,4
الصناعة والتدريب المهني	3	4,1
المالية والتأمين	2	2,7
الخدمات :		
ـ التعليم والخدمات الاجتماعية	11	15,3
ـ الخدمات الصحية	6	8,3
ـ الخدمات السياحية[3]	3	4,1
ـ خدمات أخرى	2	2,7
الإدارة العامة	10	13,9
المجمـوع	72	100

(1) عدد المنشآت والمؤسسات التي تم حصرها.

(2) يستثنى من ذلك الباعة المتجولون (تجارة الجملة والتجزئة التي تتم في الأسواق المفتوحة والباعة غير المرخص لهم).

(3) ضمت خدمات المطاعم والمقاهي إلى قطاع تجارة الجملة والتجزئة.

المصدر: المسح الميداني، 14 ـ 1989/2/20.

جدول رقم (3)
عدد المنشآت التابعة لكل قطاع اقتصادي في مدينة غدامس سنة 1983[1]

القطـــــاع	عـدد المنشآت	النسبـة المئوية
الخدمات الزراعية	6	9,6
النقل والمواصلات والمنافع العامة	8	12,9
تجارة الجملة والتجزئة	16	25,8
الصناعة	4	6,5
المالية والتأمين	1	1,6
الخدمات:		
ـ التعليم والخدمات الاجتماعية	9	14,5
ـ الخدمات الصحية	3	4,8
ـ الخدمات السياحية	5	8,1
ـ خدمات أخرى	2	3,2
الإدارة العامة	8	12,9
المجمـوع	62	100

(1) المصدر: منصور محمد البابور، «القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس»، **مجلة قاريونس العلمية**، السنة الثانية، العدد الأول، بنغازي، 1989، الصفحات 7 ـ 32.

يتضح من العرض السابق للتركيب الوظيفي والعمالي لمدينة غدامس اعتماد اقتصادها الحضري على قطاعات الخدمات والنقل والإدارة العامة لمصادر رئيسية لتوفير العمل للمواطنين. فقد بلغت مساهمتها مجتمعة 82,6% من مجموع الوظائف المتوفرة في المدينة. وهذه النسبة هي نفسها التي سجلت على مستوى بلدية غدامس سنة 1980 فيما يتعلق بالقطاعات الثلاثة. فقد بلغت نسبة المشتغلين على مستوى البلدية في هذه القطاعات سنة 1980 42,2% جدول رقم (5). وإذا ما استثنينا المنتجين في قطاع الزراعة والتعدين باعتباره نشاطاً أولياً يجري خارج المناطق الحضرية، وكذلك العاملين في قطاع البناء والتشييد ومعظمهم من العمالة الأجنبية المؤقتة، فإن نسبة العمالة في هذه القطاعات الثلاثة تصل إلى حوالي 83,4% من مجموع قوة العمل بقطاعات الاقتصاد الحضري بالبلدية.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن المصدر الرئيسي للزيادة في عمالة مدينة غدامس خلال الفترة 1983 ـ 1989 م هو إقبال العنصر النسائي على المشاركة في العمل. فبينما ارتفع عدد العاملين من الذكور بنسبة بسيطة جداً خلال هذه المدة (5,9%)، نجد أن عدد العاملات تضاعف مرة واحدة تقريباً وزاد بنسبة 98,4%.

جـدول رقم (4)
العمالة التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري
(العدد = 70)[1]

القطـــاع	عدد المشتغلين		المجموع	النسبة المئوية
	ذكور	إناث		
الخدمات الزراعية	49	14	63	6,8
النقل والمواصلات والمنافع العامة	121	17	138	14,9
تجارة الجملة والتجزئة	34	6	40	4,3
الصناعة والتدريب المهني	25	-	25	2,7
المالية والتأمين	20	13	33	3,6
الخدمات :				
التعليم والخدمات الاجتماعية	130	158	288	31,1
الخدمات الصحية	86	121	207	22,4
الخدمات السياحية	27	1	28	3,0
خدمات أخرى	3	-	3	0,3
الإدارة العامة	78	23	101	10,9
المجموع	573	353	926	100

(1) عدد المنشآت التي قدمت بيانات عن عدد العمالة بها.
المصدر : المسح الميداني.

جدول رقم (5)
توزيع القوى العاملة في بلدية غدامس
حسب القطاعات الاقتصادية، 1980[1]

القطـــاع	القوى العاملة		المجموع	النسبة المئوية
	الليبية	غير الليبية		
الزراعة والتعدين	69	8	77	2,7
النقل والمواصلات والمنافع العامة	130	18	148	5,2
تجارة الجملة والتجزئة	81	41	122	4,3
الصناعة	45	40	85	3,0
المالية والتأمين	7	6	13	0,5
البناء والتشييد	20	1329	1349	7,3
الخدمات والإدارة العامة	809	246	1055	7,0
المجموع	1161	1688	2849	0

(1) المصدر:
بيانات الجدول معدلة من أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، **النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام 1980م**، جدول رقم (5 ـ 1)، الصفحات 125 ـ 130.

تحليل القاعدة الاقتصادية:

يعني مفهوم القاعدة الاقتصادية الحضرية بشكل عام أن كل النشاطات والمعاملات التي تجري في المدينة سواء تضمنت بيع وتصدير سلع ومنتجات مختلفة أو تقديم خدمات اقتصادية وثقافية وصحية وإدارية وغيرها يمكن ادراجها تحت قطاعين رئيسيين يكونان معاً الاقتصاد الحضري. ويعتمد هذا التقسيم على العلاقات المكانية بين الموقع الذي يتم فيه الإنتاج أو التوزيع وهو المنطقة الحضرية أو «المدينة» بحدودها المتفق عليها في بداية التحليل، وبين المكان الذي يتم فيه الاستهلاك والذي يشمل المركزي الحضري نفسه الذي يتم فيه الإنتاج والتوزيح وغيره من المناطق الأخرى[1].

اعتمدنا في تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس على البيانات التالية:

1 ـ نسبة المبيعات والخدمات التي تقدمها المنشآت والمؤسسات المختلفة بالمدينة إلى السكان المحليين.

2 ـ مقدار القدرة الإنتاجية غير المستغلة في المدينة.

3 ـ مدى الأثر الذي يحدثه السواح والزوار المقيمين لفترات مؤقتة على الاقتصاد المحلي.

وبذلك تمكنا من إبراز معدلات «الأساسي» إلى «غير الأساسي» لكل قطاع على حدة وحساب المضاعف المتوسط لاقتصاد المدينة ككل.

إذا اعتبرنا المنطقة الداخلة ضمن حدود مخطط مدينة غدامس هي المنطقة الأساسية[2] (شكل 7)، فإن أية معاملة يقوم بها أحد سكان هذه المنطقة المحددة تعد معاملة غير أساسية على اعتبار أنها لم تحدث أي تغيير في الاقتصاد المحلي لغدامس وكل الذي حصل هو إعـادة تداول داخلية لمقومات هذا الاقتصاد.

---

(1) منصور محمد البابور، «القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية الصغيرة: أمثلة من مدن الواحات الليبية»، **مجلة قاريونس العلمية**، العدد الأول، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1988، الصفحات 39 ـ 51.

(2) المرجع السابق، الصفحات 43، 44.

شكل (7)

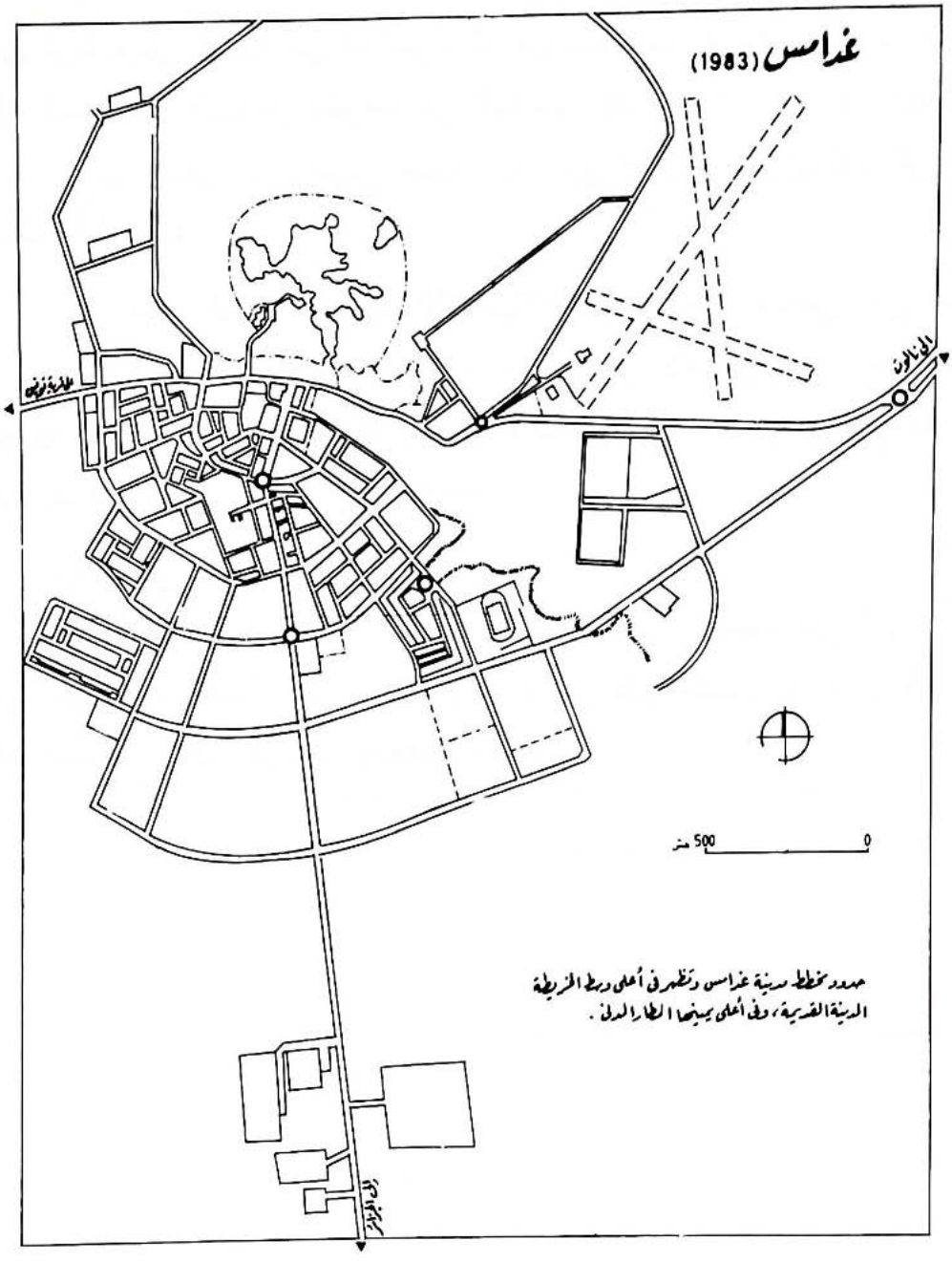

شكل (7) حدود مخطط مدينة غدامس وتظهر في أعلى وسط الخريطة المدينة القديمة، وفي أعلى يمينها المطار المدني

أما المعاملات التي يتم فيها استهلاك السلع والاستفادة بالخدمات من قبل سكان غير محليين من بقية أنحاء البلدية مثل سكان نالوت أو درج أو سناون أو حتى قرية تونين القريبة من غدامس، أو من البلديات الأخرى والدول الأخرى مثل المسافرين والسواح وغيرهم من المقيمين إقامة مؤقتة فهي تعد معاملات أساسية على اعتبار أنها تتضمن جلب أموال من اماكن أخرى يضاف إلى دخل المنطقة الأساسية.

وفي حالة قوة النشاطات الأساسية[1] يزداد دخل غدامس من مصدر خارجي هو قيمة هذه السلع والخدمات. هذا الدخل الإضافي يؤدي، من الناحية النظرية على الأقل، إلى نمو النشاطات الاقتصادية في غدامس وبالتالي ينعكس على نموها الحضري كما سنرى فيما بعد.

وفيما يلي نتائج هذا التحليل:

القيمة النسبية المتعلقة بالمبيعات المحلية وغير المحلية هي التي اعتمد عليها في تقسيم عمالة كل مؤسسة ومنشأة بين فئتي اقتصاد غدامس الأساسي وغير الأساسي، كما هو مبين بالجدول التالي:

(1) تنقسم النشاطات الأساسية إلى نوعين: النوع الأول الذي يصدر إنتاجه إلى خارج المدينة (النشاطات الأساسية الطاردة)، والنوع الثاني يشمل البضائع والخدمات التي تستهلك داخل المدينة من قبل سكان غير محليين (النشاطات الأساسية الجاذبة). انظر: المرجع السابق، الصفحات 40 ـ 41.

جدول رقم (6)

العمالة الأساسية وغير الأساسية حسب القطاع[1]

القطاع	عمالة أساسية	عمالة غير أساسية	المجموع
الخدمات الزراعية	18,55	44,45	63
النقل والمواصلات	42,01	95,99	138
الاقتصاد والتجارة	18,70	21,30	40
الصناعة والتدريب المهني	3,42	21,58	25
المالية والتأمين	6,57	26,43	33
الخدمات التعليمية	17,43	270,57	288
الخدمات الصحية	54,50	152,50	207
الخدمات السياحية	23,10	4,90	28
خدمات أخرى	0,70	2,30	3
الإدارة العامة	38,90	62,10	101
المجموع	223,88	702,12	926

يتضح من الجدول رقم (6) أن أعلى نسبة عمالة أساسية سجلت في قطاعات الخدمات حيث بلغت مجتمعة 42,8% من مجموع العمالة الأساسية، يليها قطاعي النقل والمواصلات والإدارة العامة بنسبة 18,8% و 17,4% على التوالي. أما بقية القطاعات فمساهماتها قليلة جداً في انعاش العمالة الأساسية. وهذا التوزيع يختلف

(1) المصدر: المسح الميداني، 1989.

عن ذلك الذي سجل في غدامس سنة 1983[1] حيث احتل قطاع الخدمات مكان الصدارة من حيث قوة الجانب الأساسي بدلاً من قطاع النقل والمواصلات الذي جاء في المرتبة الثانية، وهذا راجع إلى تنمية الخدمات الصحية التي ساهمت وحدها بحوالي ربع العمالة الأساسية في المدينة[2].

وبقسمة اجمالي العمالة على العمالة الأساسية نحصل على المضاعف الاقتصادي (ECONOMIC MULTIPLIER) للمدينة ككل على النحو التالي:

$$\text{المضاعف} = \frac{926}{223,88} = 4,136$$

هذا يعني أن كل وظيفة أساسية واحدة تساهم في إيجاد عدد 3,14 وظائف غير أساسية. بمعنى آخر، عندما يزيد عدد أفراد القوى العاملة الأساسية بمقدار 7 مثلاً، تزداد القوى العاملة غير الأساسية بمقدار 22، وهكذا.

والمعدل الأساسي إلى غير الأساسي في مدينة غدامس يعكس ضعف النشاطات الأساسية حيث بلغ 0,32 فقط، وهو انخفاض عن المعدل الذي سجل سنة 1983 ووصل إلى 0,42 وهذا الانخفاض غير متوقع نظراً للظروف الموقعية المميزة لمدينة غدامس والملائمة لتنمية النشاطات الأساسية كما سبق وان بينا في مقدمة هذه الدراسة. والجدول التالي يبين معدل الأساسي إلى غير الأساسي لكل القطاعات الاقتصادية العاملة في المدينة ويتضح منه سيطرة النشاط غير الأساسي في كل القطاعات باستثناء قطاعي التجارة والخدمات السياحية وهي أنشطة ضعيفة نسبياً وغير ذات أهمية في الوقت الحالي نظراً لقلة المشتغلين بها:

---

(1) منصور محمد البابور (1989)، جدول رقم (3) صفحة 22.

(2) خلال الفترة 1983 ـ 1989 تم إضافة ثلاثة وحدات صحية جديدة إلى الخدمات الصحية في المدينة وهي: مستشفى غدامس العام الحديث ومركز الرعاية الأساسية والمعهد الصحي للبنات، وهذه الوحدات الثلاثة تساهم في توفير فرص عمل لحوالي 20% من عمالة المدينة.

جدول رقم (7)

معدلات الأساسي إلى غير الأساسي في مدينة غدامس[1]

القطاع الاقتصادي	المعـــدل
الخدمات الزراعية	,42
النقل والمواصلات	,44
التجارة	,88
الصناعة	,16
المالية والتأمين	,25
الخدمات :	,22
التعليم	,06
الصحة	,36
السياحة	4,71
خدمات أخرى	,30
الإدارة العامة	,63

وكما سبق وان ذكرنا في مكان آخر[2]، فإن من بين الأسباب الرئيسية في ضعف النشاط الأساسي في مدينة غدامس انكماش دورها الإداري السابق عندما كانت مركزاً لبلدية غدامس الممتدة في أجزاء واسعة من غرب ليبيا على امتداد الحدود الليبية التونسية، وكذلك قلة نشاط المسافرين من وإلى أقطار الجزائر وتونس. فمدينة مثل غدامس تعد نقطة تلاقي ثلاثة أقطار عربية من الممكن أن

(1) المصدر: المسح الميداني، 1989.

(2) منصور محمد البابور، 1988، صفحة 49.

تنمي قطاعاً أساسياً قوياً يعتمد على تقديم الخدمات للسياح والمسافرين بين هذه الأقطار العربية الثلاثة. يمكنها أيضاً الاستفادة من دورها كمعبر لنقل البضائع والتبادل التجاري وغير ذلك من اشكال العلاقات المكانية التي يوفرها موقعها الفريد.

تنعكس الأهمية الوظيفية لقطاعي النقل والمواصلات والخدمات على مورفولوجية غدامس واستعمالات الأرض بها وكذلك على اتجاهات نموها. فباستثناء الأراضي المخصصة لبناء المساكن في الجزء الحديث من المدينة والمساحات البسيطة المخصصة لقطاعي التجارة والإدارة العامة فإن أغلب الأرض الحضرية تتبع قطاعي النقل والمواصلات (المطار المدني، شبكة الطرق، مبان المواصلات) والخدمات (التعليم، الصحة، السياحة). وبذلك تصبح أغلب الأجزاء الواقعة شمال الطريق الرئيسي المؤدي إلى درج في اتجاه الشرق وقرية تونين في اتجاه الغرب، وكذلك أجزاء أخرى كثيرة جنوب هذا الطريق، تابعة لهذين القطاعين (شكل 8).

اعتبرنا مدينة غدامس القديمة بأحيائها المتعددة والتي أصبحت الآن مهجورة، وكذلك مزارع النخيل ونظام قنوات الري الفريد بها من ضمن الأراضي التابعة لقطاع السياحة الذي سيشكل مصدراً ثميناً من مصادر الدخل والتنمية في المستقبل. فالمدينة القديمة ذات طابع فريد له أهمية تاريخية وجمالية ومعمارية كبيرة[1]. وكما جاء في تقرير لإحدى شركات التخطيط الاستشارية عن مستقبل المدينة فإن غدامس بحق «لا تزال مثالاً حياً للمجتمع الحضاري التقليدي الذي يعكس تجارب قرون عديدة سخرت بحذاقة لأجل التغلب على الصعوبات المعيشية التي تواجه (مثل هذه المجتمعات الصحراوية) وذلك بالرغم من قلة الموارد المتاحة»[2] لهذا فإن المحافظة على هذا التراث الهام يجب أن يكون هدف وطني وواجب اجتماعي يقوم به المسؤولون ومواطنو غدامس على السواء. وفي هذا

---

(1) MAHMOUD HASSAN DAZA, **Understanding the Traditional Built Environment: crisis, Change and the Issue of Human Needs in the Context of Habitations and Settlements in Libya**, Unpublished Ph. D. Diss., Architecture, University of Pennsylvania, 1982, pp. 86 - 118.

(2) Weidleplan Consolting GmbH, **Renewal & Adaptive Reuse of the Ancient Quarters of Ghadamis**, Stuttgart, W. Germany, 1982.

شـكل (8)

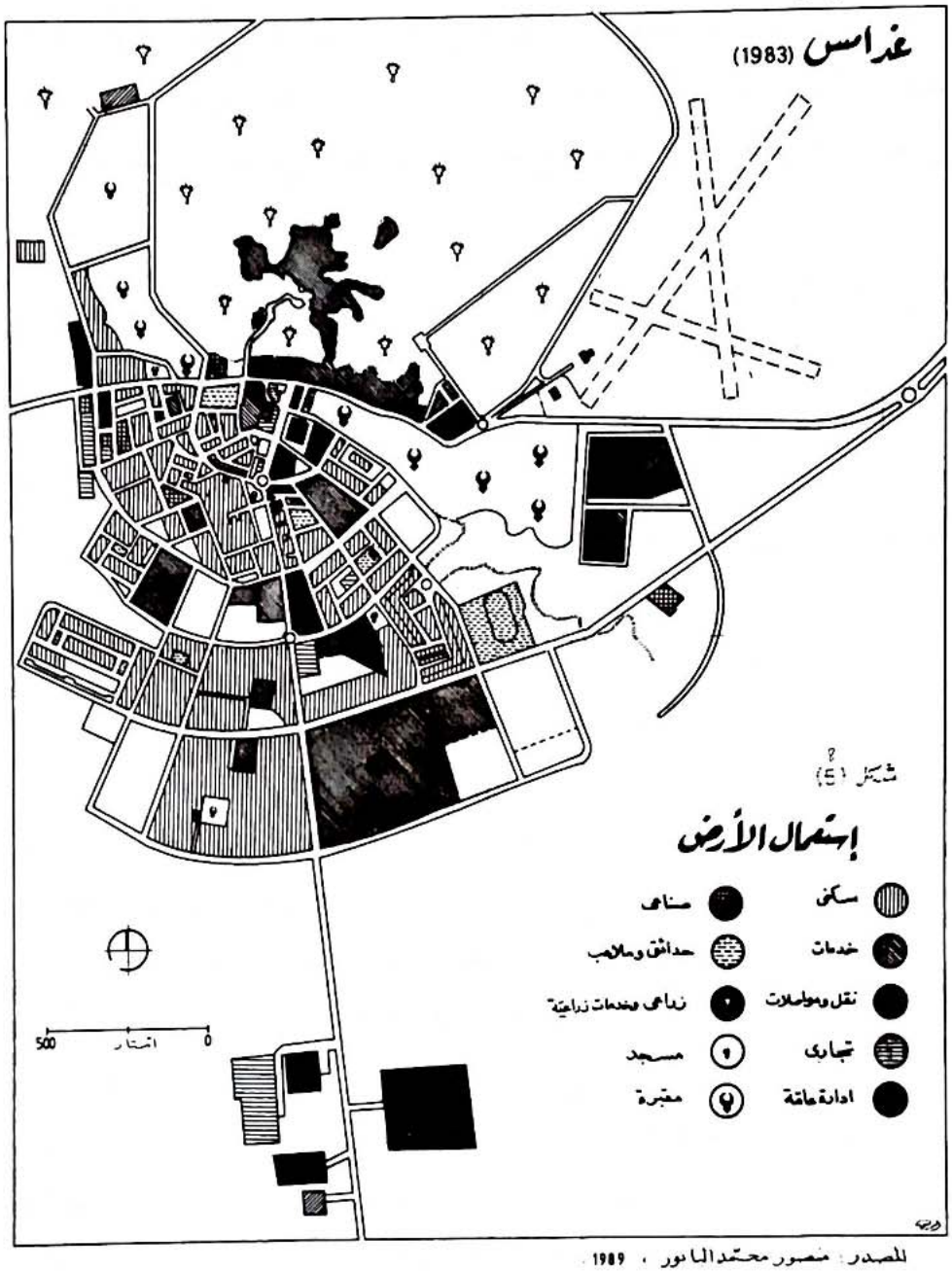

المصدر: منصور محمد البابور ، 1989

شكل (8) غدامس سنة 1983

المصدر: منصور محمد البابور، 1989

الصدد فإن قيام أهالي غدامس بتكوين «جمعية أصدقاء المدينة القديمة» بهدف المحافظة على المدينة القديمة وإجراء الإصلاحات والترميمات اللازمة فيها من حين إلى آخر شيء يستدعي الإعجاب والتشجيع وخطوة إيجابية في هذا السبيل.

خاتمـــة:

يتضح من تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس أن الأثر الذي يحدثه المضاعف الاقتصادي سوف يظهر بدون تأخير يذكر بين الوقت الذي يتوسع فيه القطاع الأساسي ويجلب فيه الدخل الخارجي للمدينة وبين الوقت اللازم للتوسع في القطاع غير الأساسي.

أما المصادر الممكنة لتوسع القطاع الأساسي فهي بلا شك مرتبطة بظروف المدينة من حيث موقعها النسبي وموضعها الطبيعي. فلا يزال قطاع النقل عاملاً رئيسياً من عوامل جلب الدخل للمدينة كما كان في الماضي البعيد ربما سبباً رئيسياً من أسباب وجودها عندما اشتهرت غدامس كمحطة رئيسية على طريق القوافل التي تربط مناطق إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمدن ساحل البحر الأبيض المتوسط. واليوم، وان توقفت تجارة القوافل عبر الصحراء، إلا أن «بوابة الصحراء» القديمة لا تزال معبراً مفضلاً، جوياً وبرياً، للزوار والسواح الذين يقدمون إليها من أماكن عديدة من داخل وخارج ليبيا، وأيضاً نقطة دخول من وإلى أقطار الجزائر وتونس. ويظهر أثر السواح بشكل ملحوظ في ارتفاع نسبة العمالة الأساسية في قطاع الخدمات الممكن استثماره بشكل أكبر ليتمشى مع إمكانيات المدينة السياحية.

وأخيراً يمكننا أن نقول إن نظرية القاعدة الاقتصادية الحضرية يمكن استخدامها بشكل مفيد لفهم التطور الحضري. فهي تعتمد بشكل رئيسي على تقسيم قوة العمل في المدينة بين «أساسية» و «غير أساسية» وذلك لتوضيح وظيفتها كمصدر للسلع والخدمات إلى أماكن أخرى. ولو أن هذه النظرية لا تأخذ في الاعتبار عوامل أخرى أساسية مثل العلاقات الصناعية بين المؤسسات وكذلك المخصصات المالية الخارجية مثل مخصصات التنمية من مصادر التمويل الوطنية، بل تكتفي فقط بالعلاقات التجارية بين المنتجين في المركز الحضري والمستهلكين المحليين وغير المحليين.

الفصل الرابع

استعمالات الأراضي

د. سعد القزيري

جامعة قاريونس ـ بنغازي

يهدف هذا الفصل إلى دراسة التطورات المورفولوجية لمدينة غدامس فلقد تطورت مساحة مجموع الاستعمالات الحضرية للمدينة من (32.15)هـ في سنة 1966م إلى (269.7)هـ في سنة 1987[1]. أي بمعنى أن مساحة المدينة زادت أكثر من 7 مرات في مدة عقدين من الزمان. جاءت هذه التطورات في شكل المدينة وحجمها كنتيجة لتدخل الدولة والمتمثل في التنمية الحضرية والتطور الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة مما تطلب توفير المسكن والمدرسة والسوق والمستشفى كما تطلب مد شبكات المجاري والمياه والكهرباء والهواتف.

إن التغيرات الكبيرة في وظائف المدن الليبية والتي حدثت ابتداء من أوائل الستينات وتعززت في السبعينات والثمانينات أدت إلى تغيرات كبيرة في شكل المدن فامتدت وكبرت وتطورت وزادت مساحاتها وكانت هذه التغيرات مذهلة وأكثر مما توقعها المخطط. وخير مثال على ذلك مدينة غدامس فلقد زادت المساحة الكلية للمدينة أكثر مما توقع المخطط فلقد كان يفترض أن المساحة الكلية حسب المخطط لا تزيد عن (71.95)هـ وصلت سنة 1987م إلى حوالي (269.7)هـ.

جداول استعمالات الأراضي:

تنقسم المدينة مورفولوجياً إلى ما يأتي:

1 ـ الجزء القديم من المدينة الذي يمتاز بطابعه المعماري المميز وتاريخه الطويل.

---

(1) تم تحقيق خارطة فاديكو لسنة 1987م. (شركة فاديكو كلفت من قبل المكتب الاستشاري للمرافق لإعداد خرائط حديثة للموجود فعلاً من استخدامات الأراضي والتأكد مما نفذ من المخططات.

2 ـ مركز المدينة وبه المباني الإدارية والتجارية والتي تقع حول تقاطع الطرق الرئيسية في المدينة.

3 ـ المنطقة السكنية المحيطة بهذه المدينة وهي ذات كثافة سكانية منخفضة.

4 ـ منطقة المستشفى والمنطقة السكنية الكثيفة السكان.

5 ـ المنطقة الصناعية والتخزينية على طريق نالوت.

6 ـ المناطق المفتوحة وتشمل المنطقة الزراعية والمقابر وبعض الأودية.

ويوضح شكل رقم (9) استخدام الأراضي لسنة 1980م، بينما يوضح الشكل رقم (10) استخدام الأراضي لسنة 1987م، وبمقارنة استخدام الأراضي للمدينة كما هو موضح في الجدول رقم (8) نجد أن مجموع المساحة الكلية للمدينة قد زادت من (32.15)هـ في سنة 1966م إلى (166.8)هـ في سنة 1980م. وارتفعت إلى (269.7)هـ في سنة 1987م وبمقارنة الاستخدامات المختلفة نلاحظ ما يأتي:

أولاً: إن المساحة المستخدمة للسكن قد زادت من (31.2) هكتار في سنة 1966م ووصلت إلى (96.0)هـ في سنة 1987م وهذا يعني أنها زادت بحوالي (64.8)هـ بين 1966م و 1987م أي بنسبة سنوية تعادل 207%. وهذا يعني اهتمام الدولة بتوفير المسكن لكل عائلة.

ثانياً: الوظيفة التعليمية للمدينة هامة جداً وهكذا يمكن أن يتضح من خلال الجدول. فلقد زادت المساحة المخصصة للتعليم من (0.15)هـ في سنة 1966م إلى (11.2)هـ أي بزيادة مقدارها (11.05)هـ وهذه تعادل حوالي (7366%) وهذا يتمثل في إنشاء المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية وغيرها من المرافق التي تستخدمها أمانة التعليم بالمدينة.

ثالثاً: الجدول يوضح اهتمام الدولة بالصحة العامة للمجتمع وأيضاً اهتمامها بخدمات الضمان الاجتماعي فلقد زادت مساحة المرافق الصحية والضمانية من (0.1)هـ في سنة 1966م إلى (20.0)هـ في سنة 1987م أي بزيادة مقدارها (19.9)هـ أي بنسبة غير عادية مقدارها (19900%).

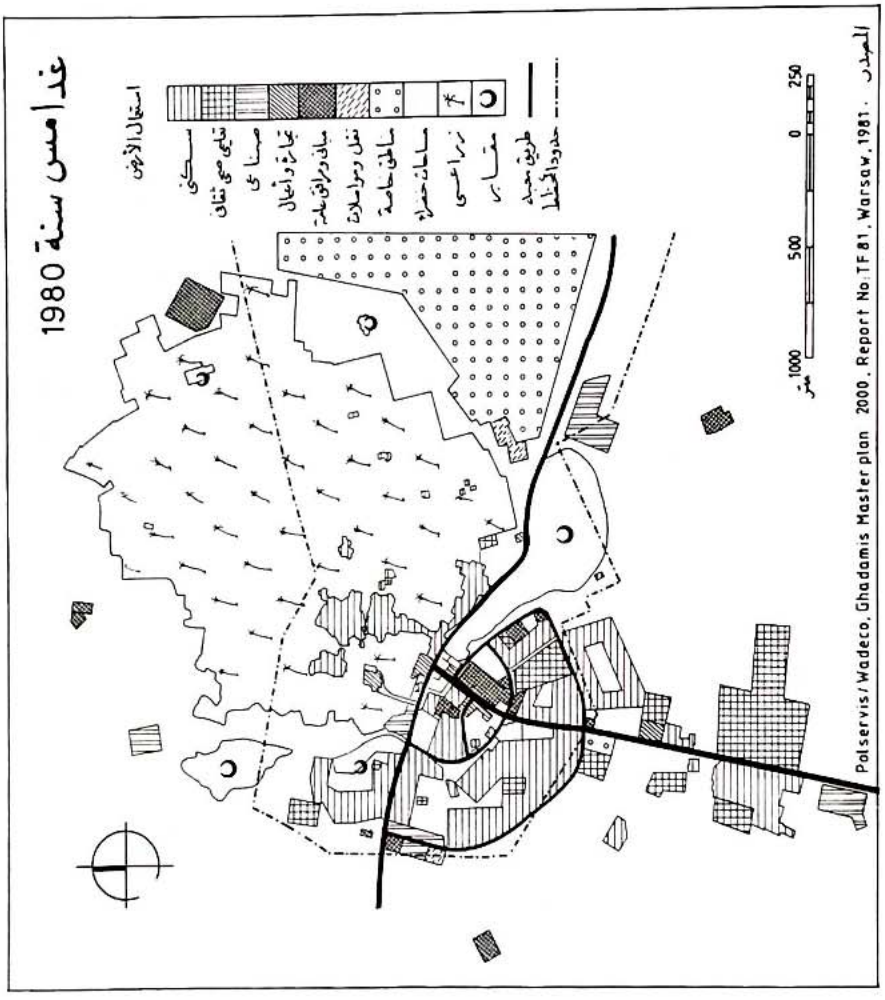

شكل (9) غدامس سنة 1980

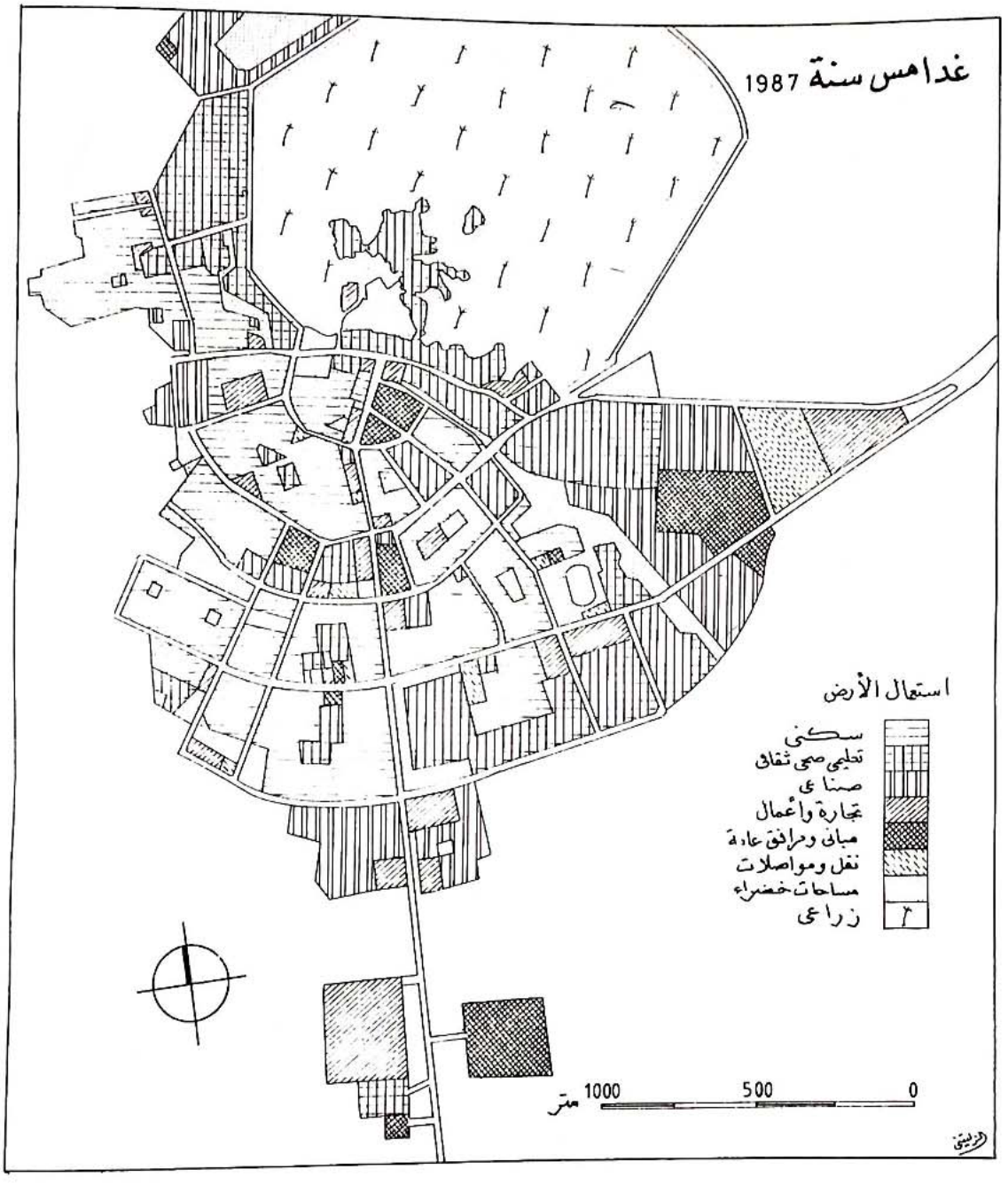

شكل (10) غدامس سنة 1987

جدول رقم (8)

تطور استخدام الأراضي في مدينة غدامس، لسنوات: 1966، 1980، 1987م[1]

بالهكتارات

نوع الاستخدام	1966	1980	1987	التغير في الاستخدام بين 66و87م	النسبة المئوية للتغير
الاسكان	31.2	82.0	96.0	64.80	207
التعليم	0.15	8.10	11.20	11.05	7366
خدمات صحية وضمان اجتماعي	0.10	18.60	20.0	19.90	19900
مرافق دينية وثقافية	0.10	24.90	30.0	29.90	29900
التجارة والأعمال المالية	0.10	2.20	5.0	4.90	4900
الرياضة والترفيه	-	1.50	6.0	6.00	-
الإدارة	0.50	4.90	6.0	5.50	1100
الصناعة والتخزين	-	6.60	15.0	15.00	-
النقل والمواصلات (طرق ومحطات وقوف)	-	13.50	75.50	75.50	-
المنافع العامة	-	4.50	5.00	5.00	-
مجموع الاستخدامات	32.15	166.8	269.7	237.55	738

(1) المصدر: 1 — Architecturel Planning partnership, Layout Plan 1988 For Ghadames, Copenhagan 1969, p. 9.

2 — Polservicel Wadeco, Ghadames Master plan 2000 Warsaw 1981, p. 16.

رابعاً: تقدم المدينة الخدمات الدينية والثقافية لسكانها ولسكان المناطق المجاورة وهي أيضاً مركز للعديد من الزوايا والطرق الصوفية، ولقد زادت المساحة المخصصة لهذه الاستخدامات من (0.1)هـ من سنة 1966م إلى (30.0)هـ وبنسبة مئوية مذهلة 29900%.

خامساً: أما مساحة الأراضي المخصصة للتجارة والأعمال المالية فلقد زادت أيضاً من (0.1)هـ من سنة 1966م إلى (5.0)هـ من سنة 1987 أي بزيادة مقدارها (4.9) بنسبة مئوية تقدر بحوالي 4900%.

سادساً : الوظيفة الإدارية للمدينة هامة جداً وذلك لكون غدامس مركز الفرع البلدي غدامس ويقدم خدمات يومية للمحلات المجاورة وأيضاً لكون مدينة غدامس مدينة حدودية فتطلب ذلك إنشاء المرافق الخاصة بالوظيفة الإدارية والحدودية. ولهذا فلقد زادت المساحة المخصصة لهذا الاستخدام من (0.5)هـ في سنة 1966م إلى (6.0) هـ في سنة 1987م وهذا يعني أنها زادت بمقدار (5.5)هـ وبنسبة مئوية 1100%.

سابعاً: أما الاستخدامات الأخرى مثل النقل والمواصلات، الترفيه والرياضة، الصناعة والتخزين والمنافع العامة فقد زادت إن صح هذا التعبير ـ (من (صفر) إلى (75.5)هـ. (6.0) هـ. (15.0)هـ و (5.0)هـ على التوالي. وهذه الزيادة تتمثل في إنشاء الطرق والمرافق الترفيهية والرياضية والمخازن والوحدات الصناعية وأيضاً المرافق الخاصة بالمنافع العامة والتي تشمل مرافق المياه والكهرباء وحماية البيئة وغيرها.

مراحل التخطيط

مخطط سنة 1988م:

في شهر مارس لسنة 1966م فوضت وزارة التخطيط والتنمية لشركة (أركيتكشرال بلانينج بارتنرشيب) Architectural Planning Partnerchip الدانماركية للقيام بدراسة لمحافظة الزاوية ومحافظة الجبل الغربي وتحضير برنامج تخطيطي شامل لمدن وقرى المحافظتين ولقد أعدت الشركة جرد عام للتجمعات السكانية كما أعدت خرائط بمقياس رسم 1: 1000 للمنطقة المركزية في كل مخطط شامل وكل مخطط عام هذا بالإضافة إلى خرائط بمقياس رسم 1: 5000 و 1: 10000. ولقد تم تسليم مخططات شاملة لـ 7 مدن ومخططات عامة لـ 33 مستوطنة. ومن بين المخططات العامة مخطط مدينة غدامس[1].

لقد قدر الاستشاري عدد السكان لسنة المخطط (1988) على أساس أن الزيادة الطبيعية للسكان هي حوالي 3.6 في المائة ومعنى هذا أن سكان المدينة سيصل إلى 6000 نسمة ولقد لاحظ الاستشاري أنه لا يوجد ميول للهجرة جديرة بالذكر بين السكان ورغم وجود ظاهرة البطالة آنذاك فيبدو أن الألفة الاجتماعية لم تشجع على ذلك وتطور السكان في المستقبل مرحبون بنمو الاقتصاد وتحسين طبيعة البيئة[2]. أما بخصوص تقديرات التوظيف والعمالة فلقد توقع الاستشاري أن يصل إجمالي العمالة إلى 1620 عاملاً لسنة 1988م[3]. ولقد أخذ الاستشاري في الاعتبار أن التوسع الزراعي سيمتد شمالاً وغرباً كما أن وجود المطار أعاق هذا التوسع شرقاً وبناء عليه فالتوسع الإسكاني كما هو مخطط له يمتد جنوباً، كما يقترح المخطط العام، التوسع في نمو المساحات السكنية الجديدة داخل المناطق القليلة الكثافة من الناحية السكانية وهذه توجد مبعثرة على طول محيط الواحة

(1) Architectural Planning Partnership, Layout Plan, 1988 for Ghadames, Copenhagen 1969, p. 33.

(2) المرجع السابق، ص 18.

(3) المرجع السابق، 19.

جدول رقم (9)

توزيع استخدامات الأراضي في مدينة غدامس
مخطط 1988م (هكتارات)[1]

نوع الاستخدام	المساحة	النسبة المئوية
سكني	39.20	54.50
تجاري	3.10	4.30
صناعي	9.50	13.20
إداري	2.30	3.20
تعليمي	6.50	9.00
صحي	0.60	0.90
ثقافي وديني	0.65	0.90
مساحات فضاء وخضراء	1.80	2.50
طرق ومواقف سيارات	8.3	11.50
مجموع الاستخدامات	71.95	100.00

(1) المصدر:

— Architectural Planning Patnership, Layout Plan 1988. For Ghadames- Copenhagen 1969, p. 33.6

الجنوبي الغربي. الجدول المرفق رقم (9) يوضح توزيع استخدامات الأراضي في مخطط 1988م حيث نجد أن مجموع مساحة المنطقة الحضرية سيصل إلى (71.95)هـ وهذا بالطبع يشمل مساحة المنطقة الحضرية الموجودة فعلاً عند بداية التخطيط وأيضاً المساحة التي ستضاف إليها مع نهاية المخطط.

ويمثل الاستخدام السكني أكبر مساحة بالطبع حيث توقع المخطط أن ستصل إلى 39.2هـ أي بنسبة 54.5% ولما للمدينة من أهمية تجارية فلقد خصص المخطط مساحة قدرها 3.1هـ لهذا النوع من الاستخدام كما خصص للصناعات 9.5هـ وذلك لأهمية المنطقة في إنتاج الصناعات اليدوية والتقليدية واحتمالات قيام صناعات زراعية لقد كان إجمالي مساحة المدينة كما خطط لها من قبل الشركة المخططة هو 71.95هـ (انظر الجدول رقم (9)) بمعنى أنه يفترض أن لا تزيد المساحة عن ذلك مع حلول عام 1988م ولكن غدامس نمت وامتدت خارج حدود المخطط فوصلت إلى 269.7هـ كما أوضحته الخارطة التي تم تحقيقها[1] أي بزيادة مقدارها 197.75هـ والتي تمثل حوالي 274% وبمقارنة بعض الاستخدامات المخططة على سبيل المثال الموجودة فعلاً سنة 1987م يلاحظ ما يأتي:

1 ـ كان يفترض أن المساحة الكلية للسكن لا تزيد عن 39.2هـ ولكن وجد أنها وصلت إلى 96.0هـ أي بزيادة مقدارها 56.8هـ عما خطط لها وهذا يعني أنها زادت بنسبة 146%.

2 ـ كان يفترض أن لا تزيد مساحة المرافق الدينية والثقافية عن 0.65هـ وقد وصلت إلى 30هـ وهذا يعني أنها زادت بنسبة مئوية مذهلة وصلت إلى 4515%.

3 ـ كانت مجموعة مساحات الطرق ومحطات الوقوف والمباني الخاصة بالنقل والمواصلات في المخطط 8.3هـ وصلت قبل سنة من نهاية المخطط إلى 75.5هـ؛ وهكذا بقية الاستخدامات الأخرى. ولهذا كان هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر للمخطط السابق وإعداد مخطط لسنة 2000 على ضوء المتغيرات الجديدة.

---

(1) خارطة فاديكو لسنة 1987م.

جدول رقم (10)
مقارنة بين استخدام الأراضي
1987 وما خطط لسنة 1988م
(بالهكتارات)[1]

نوع الاستخدام	مخطط 1988	الموجود فعلاً سنة 1987	النسبة المئوية للزيادة أو النقصان من المخطط
الإسكان	39.20	96.00	% 146
التعليم	6.50	11.20	% 72
خدمات صحية وضمان اجتماعي	0.60	20.00	% 233
مرافق دينية وثقافية	0.65	30.00	%4515
التجارة والأعمال المالية	3.10	5.00	% 61
الرياضة والترفيه	1.80	6.00	% 233
الادارة	2.30	6.00	% 160
الصناعة والتخزين	9.50	15.00	% 58
النقل والمواصلات (طرق ومحطات)	8.30	75.50	% 809
المنافع العامة	-	5.00	-
مجموع الاستخدامات	71.95	269.70	% 274

(1) المصدر:

1 — Architectural Planning Partnership, Layout plan 1988 For Ghadames, Copenhagen 1969 p.33.

2ـ خارطة شركة فاديكو 1987.

مخطط سنة 2000

لقد تم تكليف ائتلاف شركة بولسرفيس ڤاديكو Polservice Wadeco البولندية لإعداد الدراسات العامة والأوضاع الراهنة لإقليم طرابلس ويشتمل التكليف على إعداد مخططات شاملة وعامة لكل التجمعات السكانية في الإقليم وحتى سنة 2000.

ومن بين هذه المخططات المخطط الشامل لمدينة غدامس سنة 2000 ولقد تم اعتماد المخطط من قبل اللجنة الشعبية العامة بقرار رقم 85/290 في تاريخ 85/4/17م وكان على الاستشاري الأخذ في الاعتبار المشاكل الرئيسية التالية:

1 ـ إعادة تطوير وحماية المدينة القديمة في غدامس.

2 ـ تطوير الخدمات السياحية.

3 ـ التنسيق ما بين ارتفاع مستوى المعيشة للسكان والتطور العمراني المستمر[1].

ولقد افترض الاستشاري أن وظيفة غدامس السياحية ستدعم بالوظيفة الإدارية لكونها مركز للفرع البلدي غدامس وتقدم الخدمات لسكانها ولسكان المناطق المجاورة والمحيطة بها. ولقد افترض الاستشاري أن سكان المدينة سيصلون إلى 20,000 نسمة في سنة 2000 بناء على اتجاهات نمو السكان في السنوات الماضية وتوقعات الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة كما حسب المخطط أن الزيادة الطبيعية للسكان (4.3%) كمعدل سنوي. ويتوقع الاستشاري أن تصل القوى العاملة إلى 5000 عامل مع سنة 2000من بينهم 400 غير ليبيين و 4600 ليبيين وسوف يتركز حوالي نصف القوى العاملة في قطاع الخدمات بينما يتركز النصف الثاني في الزراعة والصناعة والنقل والمرافق والأعمال الأخرى وأن قطاعي التعليم والصحة سيكونا من أهم القطاعات أو بناء على افتراضات ومعايير التخطيط

(1) Polservice Wadeco, Ghadames Master plan 2000, (Final Report) Warsaw 1981- (26).

فقد تم حساب[1] احتياجات المخطط من برامج الاسكان والعمل والخدمات الاجتماعية[2]. كما أخذ في الاعتبار خلق نوع من تسلسل نظام الخدمات والتسهيلات الاجتماعية وخلق ظروف النمو المتجانس في كل مرحلة من مراحل التنمية هذا بالاضافة إلى الأخذ في الاعتبار ظروف البيئة الصحراوية الحارة.

ويمكن تقسيم المدينة حسب المخطط إلى الوحدات التالية: (انظر المخطط شكل رقم11).

1 ـ مركز المدينة.

2 ـ أربع مجاورات مختلفات لأحجام تحتوي كل مجاورة على ما بين 3200 إلى 7250 نسمة.

3 ـ الواحة مع المدينة القديمة.

4 ـ المنطقة الصناعية والتي تشمل مستودعات النقل ومستودعات المرافق.

5 ـ مركب الخدمات الصحية.

6 ـ فضاءات مفتوحة وتشمل كل التسهيلات الرياضية ومناطق الترفيه والترويح والمدافن.

ويوضح المخطط حدود الاستخدامات الحضرية المختلفة كما يوضح بالطبع شبكات الطرق والشوارع وشبكات المرافق العامة. كما هو موضح في الجدول رقم (11). فتشتمل المساحة الكلية للمخطط حوالي (658.7) هكتار لسنة 2000 منها (395.3) هكتار داخل حدود المنطقة الحضرية و (263.4) هكتار المنطقة المجاورة وهي الواحة.

ويشير الجدول السابق إلى مختلف الاستعمالات للأراضي داخل المخطط والمساحة الكلية التي يجب أن تخصص لكل استعمال.

---

(1) المرجع السابق، ص 30 ـ 44.

(2) المصدر السابق، ص 65.

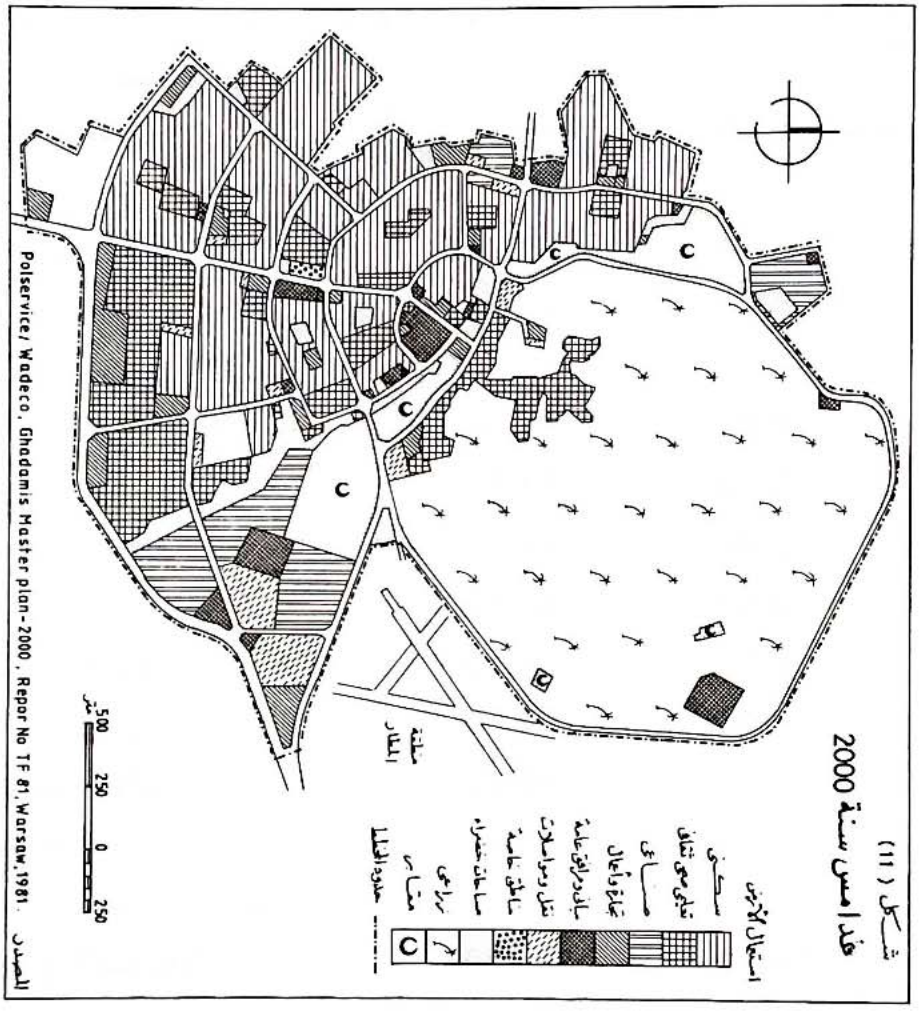

- 95 -

شكل (11) غدامس سنة 2000

جدول رقم (11)
توزيع استعمالات الأراضي
لسنة 2000 (مخطط سنة 2000)
بالهكتارات)[1]

نوع الاستعمال	المساحة	النسبة المئوية
الاسكان	139.20	35.20
التعليم	23.70	5.90
الصحة والضمان الاجتماعي	21.10	5.60
ثقافي وديني	34.80	8.80
التجارة والأعمال المالية	21.50	5.40
الرياضة والترفيه	09.50	2.40
إداري	08.40	2.10
الصناعة والتخزين	37.30	9.40
خدمات زراعية	01.90	0.50
نقل ومواصلات	92.20	23.30
منافع عامة	05.40	1.40
مجموع الاستعمالات	395.30	100.0

(1) المصدر:

— Polservice/ Wadeco, Ghadames Master Plan 2000, (Final Report) Warsaw 1981 p. 65.

الخـاتمــة :

لقد تطورت مورفولوجية غدامس تطوراً مذهلاً تضاعفت فيه مساحة المدينة أكثر من سبع مرات مساحتها في الستينات كان هذا التطور نتيجة مباشرة لتدخل الدولة والذي يتمثل في خلق وظائف جديدة للمدينة وتدعيم وظائفها السابقة ومما أدى إلى التوسع الكبير في احتياجات كل وظيفة من الأراضي المخصصة.

مخطط 1988م لم يأخذ في الحسبان التغيرات التي حدثت في ليبيا بصفة عامة والتي تمثلت في زيادة دخل البلاد من النفط والتغير في البيئة السياسية والتي أدت إلى تحول في الأولويات مما أدى إلى اهتمام الدولة بالمناطق الداخلية ومنها بالطبع غدامس. هذا أدى إلى أن المدينة تجتاز المخطط وبالتالي كان هناك حاجة ماسة إلى تعديل المخطط السابق وإعداد مخطط جديد في سنة 2000.

ملحق رقم (1)
توزيع استخدام الأراضي
لسنة 1966 (هكتارات)[1]

نوع الاستعمال	المساحة	النسبة المئوية
سكني	31.20	97.00
تجاري	0.10	0.30
إداري	0.50	1.80
تعليمي	0.15	0.30
صحي	0.10	0.30
ثقافي وديني	0.10	0.30
مجموع الاستعمالات	32.15	100.0

(1) المصدر:

Architectural Planning Partenrship. Layout plan 1988 for Ghadames. Gopenhagen, 1969 (p.9).

ملحق رقم (2)
توزيع استخدام الأراضي
لمدينة غدامس 1980 (هكتارات)[1]

نوع الاستخدام	المساحة	النسبة المئوية
الاسكان	82.00	49.20
التعليم	8.10	4.90
خدمات صحية وضمان اجتماعي	18.60	11.20
مرافق دينية وثقافية	24.90	14.90
التجارة والأعمال المالية	2.20	1.30
الادارة	4.90	2.90
الصناعة والتخزين	6.60	3.90
الرياضة والترفيه	1.50	0.90
النقل والمواصلات	13.50	8.10
المنافع العامة	4.50	2.70
مجموع الأراضي الحضرية	116.80	100.0

(1) المصدر:

Polservice/ Wadco- Ghadames Master Plan 2000 (Final Report) Warsaw 1981 (p.16).

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	موقع مدينة غدامس في غرب ليبيا ومكانها في تسلسل المراكز الحضرية	10
2	التركيب المكاني الداخلي لمدينة غدامس القديمة	14
3	تطور عدد السكان ومعدل النمو السنوي: (1954 ـ 1988)	48
4	معدلات المواليد والوفيات ومقدار الزيادة الطبيعية: (1969 ـ 1989)	50
5	إهرامات الأعمار	54
6	حجم سكان المدينة بالنسبة لسكان الفرع البلدي	66
7	حدود مخطط مدينة غدامس	79
8	غدامس سنة 1983	85
9	غدامس سنة 1980	91
10	غدامس سنة 1987	92
11	غدامس سنة 2000	101

فهرس الجداول

رقم الجداول	العنوان	الصفحة
1	النسبة النوعية العامة لسكان مدينة غدامس	57
2	عدد المنشآت التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري 1989	73
3	عدد المنشآت التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري 1983	74
4	العمالة التابعة لكل قطاع اقتصادي حضري	76
5	توزيع القوى العاملة في بلدية غدامس حسب القطاعات الاقتصادية 1980	77
6	العمالة الأساسية . وغير الأساسية	81
7	معدلات الأساسي إلى غير الأساسي	83
8	استخدام الأراضي في مدينة غدامس، السنوات: 1966 و 1980 و 1987	93
9	توزيع استخدامات الأراضي، مخطط 1988	96
10	مقارنة استخدامات الأراضي سنة 1987 ومخطط 1988	98
11	توزيع استعمالات الأراضي لسنة 2000	102

المصادر العربية

- أبو لقمة، الهادي ومحمد عزيز (ترجمة)، تجارة الذهب وسكان المغرب العربي الكبير. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988.
- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ـ 1984. طرابلس، 1984.
- ـــــ، مصلحة الإحصاء والتعداد، الدليل الجغرافي: الرموز الإحصائية للبلديات والفروع البلدية والمحلات ـ 1984. طرابلس، 1984.
- ـــــ، النتائج، النهائية لحصر القوى العاملة لعام 1980.
- أمانة الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، مصلحة المياه والتربة، الحصر التصنيفي للتربة بمنطقة غدامس، 1982.
- أيوب، محمد سليمان، «جرمة في عصر ازدهارها من 100 إلى 450م»، في ليبيا في التاريخ، الجامعة الليبية، 1968، الصفحات: 155 ـ 190.
- البابور، منصور محمد، «القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية الصغيرة: أمثلة من مدن الواحات الليبية»، مجلة قاريونس العلمية، العدد الأول، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1988، الصفحات 39 ـ 51.
- ـــــ، «القاعدة الاقتصادية لمدينة غدامس»، مجلة قاريونس العلمية، السنة الثانية، العدد الأول، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1989، الصفحات 7 ـ 32.
- ـــــ، (محرر)، مرزق: التحضر والقاعدة الاقتصادية. منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي.
- شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية:

كورو، فرنشسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي. طرابلس: دار الفرجاني، 1971.
- مرسال، محمد، التغيرات السكانية في الفرع البلدي غدامس: 1954 ـ 1984. رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة قاريونس، 1990.
- ناجي، محمود، تاريخ طرابلس الغرب. منشورات الجامعة الليبية، 1970.
- الوافي، محمد عبد الكريم، الحوليات الليبية، الكتاب الثاني، طرابلس يوشع، بشير قاسم، غدامس: ملامح وصور. بيروت: دار لبنان، 1973.
- ـــــ، «شخصيات علمية بغدامس: 1053 ـ 1353هـ»، الإخاء، العدد السادس عشر، طرابلس، 1988، الصفحات 82 ـ 89.

المصادر الأجنبية

— Architectural planning partnership, Layout Plan 1988 Ghadames, Copenhagen, 1969.

— Danier, Charles, The Garamants of Southern Libya. The Orleander Press.

— Daza, Mahmoud H., Understanding the Traditional Built Environment: Grisis, Change and the Issue of Human Needs in the Context of Habitations and Settlement in Libya, Unpublished Ph.D. Diss., Architecture, University of Pennsylvania, 1982.

— El-Babour, Mansour M., Urban Networks in Eastern'Abbasid Lands: An Historical Geography of Settlement in Mesopotamia and Persia, Ninth- and Tenth-Century A.D.. Unpublished Ph.D. Diss., Geography, University of Arizona, 1981.

— Eldblom, Larc, Structure Foncière, Organisation et Structure Sociale, Une étude comparative sur la vie socio-économique dans les treis oasis Libyenne de Ghat, Mourzouk et particulièrement Ghadames. Lund: Uniskol, 1968.

— Energoproject, Ghadames - Derg - Sinawin. Regional Hydrologicol Study, Book IV, Tripoli, 1973.

— Piccioli, Angelo, The Magic Gate of the Sahara. Translated from the Italian by Angus Davidson. London: Methuen & Co. Ltd., 1935.

— Polservice/ Wadeco, Ghadames Master Plan-2000. Report No. TF 81, Warsaw, 1981.

— Richardson, James, Travels in the Great Desert of Sahara in the Years of 1854 & 1846, Vol. 1, London: Richard Bentley, 1948.

— Weidleplan Consulting Gmbh, Renewal & Adaptive Reuse of the Ancient Quarters of Ghadames. Stuttgart, W. Germany, 1982.

— Wellard, James, The Great Sahara. New York: L.P. Dutton, 1965.